المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

التعليم العالي: المفهوم والتطور والتحولات والتحديات المعاصرة

د. سعود غسان البشر
رئيس قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية شاملة لموضوع التعليم العالي من حيث مفهومه، وتطوره التاريخي، وفلسفته، وأهدافه، ووظائفه، وإدارة مؤسساته، إلى جانب التحولات المعاصرة والتحديات التي تواجهه. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع. وتناولت الدراسة الإطار المفاهيمي والتاريخي للتعليم العالي، مع بيان أهميته ونمو الجامعات عالميًا، ثم عرضت فلسفة التعليم العالي وأهدافه ووظائفه، والنماذج الفكرية المؤثرة في تطوره. كما ناقشت الدراسة إدارة مؤسسات التعليم العالي من خلال التركيز على إدارة البرامج الأكاديمية، وضمان الجودة، ودور البحث العلمي في الجامعات المعاصرة. وتطرقت كذلك إلى أبرز الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي، وفي مقدمتها التحول الرقمي، والابتكار، والتدويل، وتنامي أهمية المرونة المؤسسية. وخلصت الدراسة إلى أن التعليم العالي يشهد مرحلة تحول عميق تفرض على مؤسساته تطوير أنظمتها الإدارية والأكاديمية، وتعزيز جودة مخرجاتها، ومواءمتها مع المتغيرات العالمية. كما كشفت الدراسة أن مستقبل التعليم العالي يتوقف على قدرته على التكيف مع التحديات المعاصرة، وتحقيق التوازن بين رسالته العلمية ومتطلبات التنمية والمنافسة العالمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الجامعات، إدارة التعليم العالي، تحديات التعليم العالي، تطور التعليم العالي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

Higher Education: Concept, Development, Transformations, and Contemporary Challenges

Dr. Saud G Albeshir
Head of the Department of Educational Administration, King Saud University, KSA

ABSTRACT

This study aimed to provide a comprehensive analytical treatment of higher education in terms of its concept, historical development, philosophy, objectives, functions, and institutional management, in addition to the contemporary transformations and challenges it faces. The study adopted the descriptive-analytical approach due to its suitability for the nature of the topic. It examined the conceptual and historical framework of higher education, highlighting its importance and the global growth of universities. It then discussed the philosophy of higher education, its objectives and functions, and the intellectual models that have influenced its development. The study also addressed the management of higher education institutions by focusing on the administration of academic programs, quality assurance, and the role of scientific research in contemporary universities. Furthermore, it explored the most prominent modern trends in higher education, particularly digital transformation, innovation, internationalization, and the growing importance of institutional resilience. The study concluded that higher education is undergoing a phase of profound transformation that requires its institutions to develop their administrative and academic systems, enhance the quality of their outcomes, and align themselves with global changes. The study also revealed that the future of higher education depends on its ability to adapt to contemporary challenges and to achieve a balance between its academic mission and the demands of development and global competitiveness.

Keywords: Higher education, universities, higher education management, challenges of higher education, development of higher education.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

مقدمة:

يُعَدُّ التعليم العالي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها نهضة المجتمعات المعاصرة، إذ يمثل المرحلة التعليمية التي يتم من خلالها إعداد الكفاءات البشرية المتخصصة القادرة على الإسهام في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، كما يمثل في الوقت نفسه أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في بناء قدراتها العلمية وتعزيز موقعها في النظام العالمي المعاصر (Albeshir, 2022). وقد اكتسب التعليم العالي أهمية متزايدة خلال العقود الأخيرة نتيجة للتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد، حيث أصبحت الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مراكز رئيسة لإنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها، ولم يعد دور هذه المؤسسات يقتصر على نقل المعرفة وإعداد الخريجين فحسب، بل امتد ليشمل البحث العلمي والابتكار وخدمة المجتمع والمشاركة في صياغة الحلول العلمية للتحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم العالي تمثل عنصرًا حيويًا في منظومة التنمية الشاملة، وتسهم بصورة مباشرة في بناء رأس المال البشري وتعزيز القدرة التنافسية للدول في ظل الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة (Forest & Altbach, 2006).

مشكلة الدراسة:

يُعدّ التعليم العالي من أكثر القطاعات الحيوية تأثرًا بالتحولات العالمية المعاصرة، لما يؤديه من أدوار أساسية في إعداد الكفاءات البشرية، وإنتاج المعرفة، ودعم البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتعزيز التنمية والقدرة التنافسية للدول في عصر الاقتصاد المعرفي (Albeshir, 2022). وقد شهد هذا القطاع خلال العقود الأخيرة تغيرات متسارعة تمثلت في التوسع الكمي في الالتحاق، وتزايد الضغوط المرتبطة بالجودة والاعتماد، وتصاعد أهمية التحول الرقمي والابتكار والتدويل، وتنامي الحاجة إلى مواءمة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذي جعل التعليم العالي منظومة معقدة تتداخل فيها الأبعاد المفاهيمية والتاريخية والفلسفية، والوظيفية والإدارية والمستقبلية (Brundenius & Göransson, 2010; Chodzko-Zajko, 2023; Kotorov et al., 2024). وعلى الرغم من وفرة الدراسات التي تناولت بعض جوانب التعليم العالي، مثل الإدارة الجامعية، أو الجودة، أو التمويل، أو التحول الرقمي، فإن كثيرًا منها اتجه إلى المعالجة الجزئية أو التخصصية، في حين ما تزال الحاجة قائمة إلى دراسة عربية تقدم رؤية شاملة ومتكاملة لهذا القطاع من منظور يجمع بين مفهومه وتطوره وفلسفته وأهدافه ووظائفه وإدارة مؤسساته وتحولاته المعاصرة وتحدياته المستقبلية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة إلى بناء معالجة تحليلية متكاملة للتعليم العالي تسهم في فهم طبيعته المعاصرة واستيعاب تحوّلاته واستشراف مستقبله، كما تتجلى أهميتها في أنها، بحسب علم الباحث، من أوائل الدراسات العربية التي تتناول التعليم العالي من هذا المنظور الشامل في إطار علمي واحد، بما يسهم في إثراء الأدبيات العربية وتوفير مادة مرجعية يمكن الإفادة منها في البحث العلمي وفي تطوير السياسات والممارسات المرتبطة بالتعليم العالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف إلى مفهوم التعليم العالي وأهميته.
- تتبع التطور التاريخي للتعليم العالي وبيان أبرز العوامل التي أسهمت في نموه عالميًا.
- توضيح فلسفة التعليم العالي وأهدافه ووظائفه في المجتمع المعاصر.
- بيان أهم النماذج الفكرية والمؤسسية المؤثرة في تطور التعليم العالي.
- استعراض ملامح إدارة مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما ما يتعلق بالبرامج الأكاديمية والجودة والبحث العلمي.
- تحليل أبرز التحولات المعاصرة التي يشهدها التعليم العالي، خاصة في مجالات التحول الرقمي والابتكار.
- الكشف عن أهم التحديات المعاصرة والاتجاهات المستقبلية التي قد تؤثر في مسار التعليم العالي.

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

سؤال الدراسة:

ما طبيعة التعليم العالي المعاصر من حيث مفهومه، وتطوره، وفلسفته، ووظائفه، وإدارته، وتحولاته الحديثة، والتحديات التي تواجه مستقبله؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة هذا الموضوع الذي يتناول التعليم العالي من منظور مفاهيمي وتاريخي وتحليلي. وساهم هذا المنهج في وصف واقع التعليم العالي، وبيان تطوره، وتحليل فلسفته وأهدافه ووظائفه، إلى جانب تفسير التحولات المعاصرة التي يشهدها، واستجلاء أبرز التحديات التي تواجه مؤسساته في الوقت الحاضر. وقد استخدمت الدراسة هذا المنهج في عرض الإطار المفاهيمي للتعليم العالي، وتتبع تطوره التاريخي، وتحليل أهم النماذج الفكرية المؤثرة في مسيرته، فضلًا عن مناقشة قضايا إدارة مؤسسات التعليم العالي. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة والكتب والمراجع المتخصصة ذات الصلة بموضوع التعليم العالي؛ بهدف بناء تصور علمي متكامل حول الموضوع، وتفسير أبعاده المختلفة، واستخلاص عدد من النتائج التي تسهم في فهم واقع التعليم العالي المعاصر واستشراف توجهاته المستقبلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للتعليم العالي

مفهوم ووظائف مؤسسات التعليم العالي

يُعَدُّ التعليم العالي مرحلة متقدمة من مراحل التعليم النظامي التي تأتي بعد إتمام التعليم الثانوي، ويهدف إلى إعداد الأفراد إعدادًا علميًا ومهنيًا متخصصًا يمكنهم من الإسهام في تنمية المجتمع وتطوير المعرفة الإنسانية، كما يمثل أحد الأدوات الرئيسة التي تعتمد عليها الدول في إعداد الكفاءات البشرية القادرة على مواجهة متطلبات التنمية والتغيرات المتسارعة في العالم المعاصر (وزارة المعارف، 1970). ويشمل التعليم العالي منظومة واسعة من المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج دراسية متقدمة في مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، مثل الجامعات والكليات والمعاهد العليا والمؤسسات التقنية والمهنية، إضافة إلى برامج الدراسات العليا التي تمنح درجات علمية متعددة مثل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وهو ما يعكس اتساع نطاق التعليم العالي وتنوع مؤسساته وبرامجه بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل (الجبر والبكر، 2024).

وقد شهدت وظائف مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين تحولات عميقة نتيجة للتغيرات المتسارعة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد العالمي، إذ لم تعد الجامعات تقتصر على الدور التقليدي المتمثل في نقل المعرفة من خلال التدريس وإعداد الخريجين في التخصصات المختلفة، بل أصبحت تضطلع بأدوار أوسع وأكثر تعقيدًا ترتبط بإنتاج المعرفة والابتكار والمشاركة الفاعلة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث أصبح البحث العلمي، ولا سيما البحث التطبيقي، أحد المحاور الأساسية التي تعتمد عليها الجامعات في تطوير التقنيات الحديثة والمساهمة في إيجاد حلول علمية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، كما اتجهت مؤسسات التعليم العالي إلى تعزيز ارتباطها بالمجتمع ومؤسساته المختلفة من خلال بناء شراكات علمية ومهنية مع القطاعين العام والخاص، والعمل على نقل المعرفة والتقنيات إلى مجالات التطبيق العملي، إضافة إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال بين الطلاب والباحثين عبر إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار ومكاتب نقل التقنية، وهو ما يعكس تحول الجامعات من مؤسسات تعليمية تقليدية تركز على التدريس إلى مؤسسات فاعلة تسهم في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Tapscott & Williams, 2010). كما أسهمت الثورة الرقمية والتقدم الكبير في تقنيات المعلومات والاتصال في إعادة تشكيل أساليب التعليم والتعلم داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث توسع استخدام التعليم الإلكتروني والتعلم المدمج والمنصات الرقمية في تقديم البرامج التعليمية وإدارة العملية التعليمية، الأمر الذي أدى إلى توسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي وإتاحة المعرفة لشرائح أوسع من المجتمع، كما ساعد على تطوير أساليب التدريس والتقويم وتعزيز التفاعل العلمي بين الجامعات والمؤسسات البحثية على المستوى العالمي، وهو ما يعكس

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

بوضوح التحول التدريجي في وظائف الجامعات من مؤسسات تركز على التدريس فقط إلى مؤسسات معرفية متكاملة تجمع بين التعليم والبحث العلمي والابتكار وخدمة المجتمع في إطار يتوافق مع متطلبات العصر والتحولات العالمية المتسارعة (Lukovics & Zuti, 2015; Tapscott & Williams, 2010) .
ومن المهم في هذا الموضع التمييز بين مفهوم التعليم العالي ومفهوم التعليم الجامعي، إذ يحدث في بعض الأحيان خلط بين هذين المصطلحين في بعض الكتابات التربوية، فالتعليم العالي يُعَدُّ المفهوم الأشمل الذي يشير إلى جميع أشكال التعليم التي تقدم بعد المرحلة الثانوية، سواء كانت في الجامعات أو الكليات أو المعاهد العليا أو المؤسسات التقنية والمهنية، في حين يمثل التعليم الجامعي أحد مكونات التعليم العالي ويقصد به التعليم الذي تقدمه الجامعات تحديدًا، حيث تتميز هذه المؤسسات بكونها مؤسسات أكاديمية متكاملة تجمع بين التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتضم عادة عددًا من الكليات والأقسام العلمية التي تقدم برامج دراسية في تخصصات متنوعة، إضافة إلى تقديم برامج الدراسات العليا وإجراء البحوث العلمية المتقدمة التي تسهم في تطوير المعرفة الإنسانية وتعزيز دور الجامعة في التقدم العلمي والحضاري للمجتمعات(Barnett, 2021) .

أهمية التعليم العالي

يؤدي التعليم العالي دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، إذ يسهم في إعداد القوى البشرية المؤهلة علميًا ومهنيًا القادرة على إدارة مؤسسات الدولة وتطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما يساعد في تنمية المهارات الفكرية والعلمية لدى الأفراد وتعزيز قدراتهم على التفكير النقدي والتحليل والإبداع، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على تحسين جودة الموارد البشرية التي تعد أحد أهم عوامل التنمية في العصر الحديث، كما أن الجامعات لا تقتصر وظيفتها على التعليم فقط بل تمتد إلى دعم البحث العلمي والتطوير التقني، حيث تمثل مراكز رئيسة لإنتاج المعرفة وتطوير الابتكارات العلمية التي يمكن توظيفها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إسهامها في تقديم الاستشارات العلمية وإجراء الدراسات التطبيقية التي تساعد صناع القرار في معالجة المشكلات التنموية ووضع السياسات المناسبة لمواجهتها، ومن خلال هذه الأدوار المتعددة أصبح التعليم العالي عنصرًا أساسيًا في دعم مسيرة التنمية المستدامة وتعزيز التقدم الحضاري للمجتمعات (Lukovics & Zuti, 2015; Tapscott & Williams, 2010).كما أصبح في ظل التحولات العالمية التي يشهدها الاقتصاد المعاصر أحد العوامل الرئيسة في بناء الاقتصاد المعرفي، وهو الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها في تطوير الابتكار والتكنولوجيا، حيث تمثل الجامعات ومراكز البحث العلمي البيئة الأساسية التي يتم فيها إنتاج المعرفة الجديدة وتطوير التقنيات الحديثة، وتسهم كذلك في إعداد الباحثين والمتخصصين القادرين على تحويل المعرفة إلى تطبيقات عملية تعزز النمو الاقتصادي، كما تلعب مؤسسات التعليم العالي دورًا مهمًا في دعم ريادة الأعمال والابتكار من خلال إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز نقل التقنية التي تساعد على تحويل الأفكار البحثية إلى مشروعات اقتصادية قابلة للتطبيق، إلى جانب إسهامها في بناء رأس المال البشري المعرفي من خلال إعداد خريجين يمتلكون المهارات العلمية والتقنية التي تتطلبها الأسواق الحديثة، وهو ما يعزز قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي القائم على الابتكار والتكنولوجيا (أمير, 2023).
النمو في أعداد مؤسسات التعليم العالي.

وقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة توسعًا كبيرًا في أعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي نتيجة للزيادة المتزايدة في الطلب على التعليم العالي وارتفاع أهمية المعرفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث انتقل التعليم العالي في كثير من الدول من كونه تعليمًا نخبوياً يقتصر على فئة محدودة من المجتمع إلى نظام تعليمي واسع يضم أعدادًا كبيرة من الطلاب من مختلف الفئات الاجتماعية، وقد أسهم هذا التوسع في زيادة فرص الوصول إلى التعليم العالي وتطوير التخصصات العلمية المتنوعة التي تتناسب مع متطلبات سوق العمل والتطورات التكنولوجية الحديثة، كما صاحب هذا النمو توسع ملحوظ في التعاون الأكاديمي الدولي بين الجامعات وزيادة في حركة الطلاب الدوليين إضافة إلى انتشار فروع الجامعات العالمية وبرامج التعليم المشترك بين المؤسسات الأكاديمية في مختلف دول العالم، وتعكس هذه التطورات التحول الذي شهده التعليم العالي في العصر الحديث حيث أصبح قطاعًا عالميًا يسهم في إنتاج المعرفة ونشرها على نطاق واسع ويؤدي دورًا مهمًا في تعزيز التفاهم العلمي والثقافي بين الشعوب(Forest & Altbach, 2006).

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

وتُعَدُّ الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الأمثلة التي تعكس هذا النمو الكبير في التعليم العالي وتطوره عبر الزمن، إذ شهد النظام الجامعي الأمريكي توسعًا كبيرًا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (البشر, 2022). وتشير البيانات التاريخية إلى أنه في عام ١٨٦٩–١٨٧٠ كان عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة نحو ٦٣ ألف طالب فقط وهو ما كان يمثل نحو ١٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عامًا، وكان هؤلاء الطلاب موزعين على نحو ٥٦٣ مؤسسة تعليمية بمتوسط تسجيل لا يتجاوز ١١٢ طالبًا في المؤسسة الواحدة كما كانت نسبة الطالبات في ذلك الوقت نحو ٢١٪ من إجمالي الطلاب، ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأ التعليم العالي يشهد توسعًا تدريجيًا حيث ارتفع عدد الطلاب بين عامي ١٨٧٠ و١٩٠٠ بنسبة بلغت نحو ٢٧٨٪ كما ارتفعت نسبة النساء في التعليم العالي من ٢١٪ إلى ٣٦٪ خلال الفترة نفسها (Snyder, 1993). وقد تسارع نمو التعليم العالي في الولايات المتحدة خلال العقود الأولى من القرن العشرين نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث ارتفع عدد الطلاب بنسبة ٥٠٪ بين عامي ١٩٠٠ و١٩١٠ ثم بنسبة ٦٨٪ خلال العقد التالي وبنسبة ٨٤٪ بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٠ مما أدى إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى نحو ٧٪ من الشباب في سن الدراسة الجامعية، ومع نهاية ثلاثينيات القرن العشرين بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي نحو ١,٥ مليون طالب، وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توسعًا كبيرًا في التعليم العالي نتيجة للسياسات الحكومية الداعمة للتعليم خاصة بعد صدور قانون إعادة تأهيل الجنود (GI Bill) الذي أتاح فرص التعليم الجامعي لعدد كبير من الجنود العائدين من الحرب مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات حيث بلغ عددهم نحو ٢,٤ مليون طالب بحلول عام ١٩٤٩.واستمر هذا التوسع خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع زيادة الطلب على التعليم العالي وتوسع الجامعات الحكومية حيث ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى نحو ٣٥٪ من الشباب في سن الدراسة الجامعية بحلول عام ١٩٦٩ كما شهدت الجامعات الأمريكية توسعًا كبيرًا في برامجها الأكاديمية والبحثية إضافة إلى زيادة كبيرة في أعداد الدرجات العلمية الممنوحة في مختلف التخصصات، وقد أسهمت هذه التحولات في جعل التعليم العالي أحد القطاعات الرئيسة التي تدعم الاقتصاد الأمريكي القائم على المعرفة والابتكار (Snyder, 1993).

وفي الوقت الحاضر يُعَدُّ نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة من أكبر أنظمة التعليم العالي في العالم وأكثرها تنوعًا حيث يبلغ عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي نحو ١٩,٢ مليون طالب من بينهم نحو ١٥,٤ مليون طالب في مرحلة البكالوريوس إضافة إلى نحو ٣,٢ مليون طالب في برامج الدراسات العليا التي تشمل درجات الماجستير والدكتوراه والدرجات المهنية مثل القانون والطب وطب الأسنان، كما يضم النظام التعليمي الأمريكي آلاف المؤسسات التعليمية التي تشمل الجامعات البحثية والكليات الحكومية والخاصة وكليات المجتمع وهو ما يعكس التنوع الكبير في مؤسسات التعليم العالي وبرامجه (Irwin et al., 2024).

كما تتمتع الجامعات الأمريكية بمكانة عالمية بارزة جعلت نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة يُعَدُّ من أنجح أنظمة التعليم العالي في العالم وأكثرها تأثيرًا إذ تتصدر الجامعات الأمريكية كثيرًا من التصنيفات الأكاديمية العالمية كما تحتل موقعًا متقدمًا في إنتاج براءات الاختراع والابتكارات العلمية وتسهم بصورة كبيرة في تطوير التكنولوجيا والصناعات المتقدمة، ويظهر هذا التفوق كذلك في ارتفاع معدلات النشر العلمي والاستشهاد بالأبحاث العلمية الصادرة عن الجامعات الأمريكية في المجلات العلمية الدولية وهو ما يعكس حجم الإنتاج العلمي وتأثيره في المجتمع العلمي العالمي، كما حصل عدد كبير من العلماء والباحثين المرتبطين بالجامعات الأمريكية على جوائز علمية مرموقة مثل جائزة نوبل في مختلف المجالات العلمية وهو ما يعكس قوة البيئة البحثية في هذه المؤسسات (البشر, 2023). وإلى جانب ذلك تتميز الجامعات الأمريكية بدرجة عالية من التنوع الثقافي والعلمي حيث تستقطب أعدادًا كبيرة من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس من مختلف دول العالم الأمر الذي يسهم في تعزيز التبادل الثقافي والمعرفي داخل الحرم الجامعي كما تسعى هذه الجامعات إلى استقطاب العقول المبدعة والباحثين المتميزين من مختلف أنحاء العالم مما يعزز قدرتها على الابتكار والإبداع العلمي، وتشير البيانات الحديثة إلى أن عدد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة بلغ نحو ١,١٧٧,٧٦٦ طالبًا دوليًا وهو ما يمثل نحو ٦,١٪ من إجمالي طلاب التعليم العالي البالغ عددهم نحو ١٩,٢٤٧,٦٤٠ طالبًا وقد ارتفعت أعداد الطلاب الدوليين بصورة كبيرة منذ ستينيات القرن العشرين إذ كانت لا تتجاوز ٥٠ ألف طالب تقريبًا في عام ١٩٦٠ قبل أن تتجاوز مليون طالب في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس المكانة العالمية التي تحتلها

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

الجامعات الأمريكية بوصفها إحدى أهم الوجهات التعليمية في العالم ومركزًا رئيسًا لإنتاج المعرفة والبحث العلمي والابتكار (Irwin et al., 2024).

التطور التاريخي للتعليم العالي

يرتبط تاريخ التعليم العالي ارتباطًا وثيقًا بتطور الجامعات بوصفها المؤسسات الرئيسة التي تتولى مهمة إنتاج المعرفة ونقلها عبر الأجيال. إلا أن تحديد البداية التاريخية للجامعات يثير جدلًا علميًا بين الباحثين والمؤرخين، إذ يختلف الباحثون حول تحديد أول جامعة في العالم. ففي كثير من الأدبيات العربية يشير عدد من الباحثين إلى أن جامعة القرويين في مدينة فاس بالمغرب التي تأسست في القرن التاسع الميلادي تُعد من أقدم مؤسسات التعليم العالي في العالم، حيث كانت مركزًا علميًا مهمًا لدراسة العلوم الدينية واللغوية والفكرية، واستقطبت عددًا كبيرًا من العلماء والطلاب عبر القرون. وفي المقابل يرى عدد من الباحثين الأوروبيين أن جامعة بولونيا في إيطاليا التي تأسست في أواخر القرن الحادي عشر تُعد أول جامعة بالمعنى المؤسسي المعروف في أوروبا، خاصة من حيث التنظيم الأكاديمي ووجود مجتمع علمي منظم يضم الأساتذة والطلاب. ويرجع هذا الاختلاف في تحديد أقدم جامعة في التاريخ إلى عدم وجود معايير موحدة ومتفق عليها عالميًا لتعريف الجامعة وتصنيف مؤسسة تعليمية ما بوصفها جامعة، إذ تختلف المعايير التي يعتمدها الباحثون في هذا التصنيف. فبعض المؤرخين يعتمد على معيار الأقدمية التاريخية واستمرار المؤسسة التعليمية عبر الزمن، في حين يرى آخرون أن الجامعة يجب أن تتوافر فيها خصائص مؤسسية محددة مثل وجود كليات متعددة، ونظام للدرجات العلمية، وتنظيم إداري واضح، ودرجة من الاستقلال الأكاديمي والتنظيمي. ولذلك فإن الجدل حول تحديد أول جامعة في العالم يعكس في الحقيقة اختلافًا في المعايير المستخدمة لتعريف الجامعة أكثر مما يعكس اختلافًا حول الوقائع التاريخية نفسها(البشر, 2024).

ويرتبط هذا الجدل أيضًا بالتطور التاريخي لمفهوم الجامعة ذاته، إذ إن مصطلح "جامعة "في أصله اللغوي لم يكن يشير في البداية إلى مؤسسة تعليمية بالمعنى المعروف في العصر الحديث، بل كان يُستخدم في أوروبا خلال العصور الوسطى للدلالة على جماعة أو اتحاد من الأشخاص يجمعهم نشاط أو مهنة مشتركة. وكان المصطلح اللاتيني Universitasيُستخدم للإشارة إلى أي جماعة منظمة من الأفراد مثل اتحادات التجار أو الحرفيين أو المعلمين. ومع مرور الوقت بدأ هذا المصطلح يُستخدم بصورة متزايدة للإشارة إلى الجماعات العلمية التي تجمع المعلمين والطلاب في المدن الأوروبية، مثل جماعات الأساتذة والطلاب في جامعات بولونيا وباريس وأكسفورد. ومع تطور هذه المؤسسات التعليمية واتساع دورها العلمي والتنظيمي أصبح مصطلح الجامعة يُستخدم بصورة أكثر تحديدًا للدلالة على المؤسسة التعليمية التي تجمع بين التدريس والبحث العلمي وتمنح الدرجات الأكاديمية في مختلف التخصصات (Symoens, 1991). وقد مر التعليم العالي عبر التاريخ بعدة مراحل رئيسة تعكس تطور الجامعات وتغير أدوارها في المجتمع. ففي المرحلة الأولى التي يمكن وصفها بمرحلة الجامعات الكلاسيكية في أوروبا ظهرت الجامعات الأولى خلال العصور الوسطى مثل جامعات بولونيا وباريس وأكسفورد، وكانت هذه المؤسسات تمثل مراكز علمية متخصصة في دراسة مجالات محددة مثل اللاهوت والقانون والطب والفلسفة (السلمي, 2023). وقد اتسم التعليم العالي في هذه المرحلة بأنه تعليم نخبوياً يقتصر على فئات محدودة من المجتمع، كما كانت الجامعات تتمتع بدرجة من الاستقلال العلمي والتنظيمي عن السلطات السياسية في كثير من الأحيان (Symoens, 1991).

ومع دخول القرن التاسع عشر شهد التعليم العالي مرحلة جديدة من التطور تمثلت في توسع الجامعات الحديثة وظهور نماذج تنظيمية جديدة للتعليم الجامعي. ومن أبرز هذه النماذج النموذج الهومبولتي للجامعة الذي ارتبط بالمفكر الألماني فيلهلم فون هومبولت وبإنشاء جامعة برلين عام 1810 .وقد قدم هذا النموذج تصورًا جديدًا لطبيعة الجامعة يختلف عن النماذج التقليدية التي كانت سائدة في الجامعات الأوروبية، حيث ركز على فكرة أساسية تتمثل في التكامل بين التدريس والبحث العلمي، بحيث لا تقتصر مهمة الجامعة على نقل المعرفة القائمة للطلاب، بل تمتد لتشمل إنتاج المعرفة الجديدة من خلال البحث العلمي. كما أكد هذا النموذج على مبدأ حرية البحث العلمي وحرية التدريس، وهو ما أصبح يُعرف لاحقًا بمفهوم الحرية الأكاديمية، حيث يُمنح الباحثون وأعضاء هيئة التدريس قدرًا من الاستقلال في اختيار موضوعات البحث وطرق التدريس دون تدخل مباشر من السلطات السياسية أو الدينية. وقد أسهم هذا النموذج في تحويل الجامعة إلى مؤسسة علمية متخصصة في إنتاج المعرفة وتطويرها، وهو ما أدى إلى ظهور ما يُعرف بـ الجامعة البحثية التي أصبحت أحد أهم ملامح التعليم العالي الحديث (Bongaerts, 2022). ومع مرور الوقت انتقل تأثير هذا النموذج إلى العديد من الدول الأوروبية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تبنت الجامعات الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فكرة الجامعة البحثية التي تجمع بين التدريس والبحث العلمي. وقد أدى ذلك إلى تطور دور الجامعات بشكل كبير، إذ أصبحت مؤسسات التعليم العالي تقوم بوظائف متعددة تشمل التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، كما توسعت في إنشاء المختبرات ومراكز البحوث وبرامج الدراسات العليا، وهو ما جعل الجامعات مؤسسات مركزية في إنتاج المعرفة العلمية ودعم التطور التكنولوجي والاقتصادي في المجتمعات الحديثة (البشر, 2021).

وفي منتصف القرن العشرين دخل التعليم العالي مرحلة جديدة تُعرف بمرحلة التعليم الجماهيري، حيث انتقل التعليم العالي في كثير من الدول من كونه تعليمًا نخبوياً يقتصر على فئة محدودة من المجتمع إلى نظام تعليمي واسع يستوعب أعدادًا متزايدة من الطلاب. وقد ارتبط هذا التوسع بالنمو الاقتصادي والتقدم الصناعي والحاجة المتزايدة إلى الكفاءات البشرية المتخصصة، مما دفع الحكومات إلى الاستثمار في إنشاء الجامعات وتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلاب والمؤسسات الجامعية في مختلف أنحاء العالم، كما توسعت الجامعات في تقديم برامج دراسية متنوعة تلبي احتياجات المجتمعات الحديثة. أما المرحلة المعاصرة فيمكن وصفها بمرحلة العولمة التعليمية، حيث أصبح التعليم العالي قطاعًا عالميًا يتسم بدرجة عالية من التفاعل والتعاون بين الجامعات في مختلف الدول. وقد أسهمت التطورات في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الرقمية في تعزيز التعاون الأكاديمي الدولي وزيادة حركة الطلاب الدوليين وانتشار البرامج التعليمية المشتركة بين الجامعات. كما أصبحت الجامعات تعمل في بيئة تنافسية عالمية تعتمد على جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار، وهو ما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة مثل الجامعات البحثية والجامعات العالمية والجامعات الريادية (Forest & Altbach, 2006).

المبحث الثاني: فلسفة التعليم العالي وأهدافه ووظائفه

فلسفة التعليم العالي

تُعَدُّ فلسفة التعليم العالي إطارًا فكريًا يسعى إلى تفسير طبيعة الدور الذي تؤديه الجامعات في المجتمع وتحديد الغايات التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها (أصمامة و قداد، 2022). فالتعليم العالي لا يُنظر إليه بوصفه مجرد مرحلة متقدمة من مراحل التعليم النظامي، بل بوصفه مؤسسة اجتماعية وثقافية تسهم في تشكيل المعرفة الإنسانية وتطويرها، وفي إعداد الأفراد القادرين على المشاركة في بناء المجتمع وتنميته (ناجي, 2000). ومن هذا المنطلق يرتبط التعليم العالي ارتباطًا وثيقًا بقضايا الفكر والعلم والتنمية، حيث تتجاوز وظيفته حدود نقل المعرفة إلى الإسهام في إنتاجها ونقدها وتطويرها، وهو ما يجعل فلسفة التعليم العالي موضوعًا مهمًا في الدراسات التربوية المعاصرة (البشر, 2021). وقد ارتبطت فلسفة التعليم العالي تاريخيًا بنقاشات واسعة حول طبيعة المعرفة ودور الجامعة في المجتمع. فهناك اتجاه فلسفي يرى أن الغاية الأساسية للجامعة تتمثل في تنمية العقل الإنساني وتعزيز المعرفة لذاتها، حيث تُعَدُّ الجامعة فضاءً ثقافيًا يسهم في توسيع آفاق الفكر الإنساني وإتاحة الفرصة للطلاب للتأمل والنقاش العلمي الحر. وفي المقابل ظهر اتجاه برغامتي يؤكد ضرورة ارتباط التعليم العالي بالحياة العملية ومتطلبات التنمية الاقتصادية، بحيث تسهم الجامعات في إعداد الكفاءات المهنية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل والمشاركة في تطوير الاقتصاد الوطني. وبين هذين الاتجاهين برز تصور ثالث يركز على تنمية شخصية الإنسان بصورة متكاملة، بحيث يسهم التعليم العالي في بناء الإنسان فكريًا وأخلاقيًا واجتماعيًا، ويعزز قدرته على فهم المجتمع والمشاركة في تطويره. ويعكس هذا التعدد في الرؤى طبيعة التعليم العالي بوصفه مؤسسة متعددة الأبعاد تجمع بين وظائف علمية وثقافية واقتصادية في آن واحد (Barnett, 2021).

ومن الخصائص التي تميز التعليم العالي أن طلابه غالبًا ما يكونون أفرادًا بالغين يتمتعون بدرجة من الاستقلالية في اختيار مساراتهم التعليمية، وهو ما يجعل التعليم الجامعي يتسم بتنوع الأهداف والاهتمامات. فبعض الطلاب يسعى إلى الحصول على إعداد مهني متخصص يؤهله لدخول سوق العمل، بينما يهتم آخرون بالتعمق في مجالات البحث العلمي أو متابعة المعرفة لذاتها، في حين ينظر بعض الدارسين إلى التعليم العالي بوصفه فرصة لفهم أعمق للعالم الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه. ويؤدي هذا التنوع إلى اتساع نطاق البرامج الأكاديمية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

والتخصصات العلمية داخل الجامعات، بحيث تصبح الجامعة بيئة علمية تجمع بين مسارات معرفية ومهنية متعددة. كما تؤدي الجامعات دورًا محوريًا في إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، إذ تمثل مراكز أساسية لتطوير العلوم والتقنيات وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة. ويسهم البحث العلمي في تعزيز دور الجامعات كمؤسسات فكرية تسهم في تقدم الحضارة الإنسانية، كما يساعد على ربط العملية التعليمية بالتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في العالم. وإلى جانب هذا الدور العلمي تؤدي الجامعات وظيفة اجتماعية مهمة تتمثل في خدمة المجتمع، من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية والشراكات مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، بما يسهم في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة (White, 1997; Scott, 1995).

ولا تقتصر فلسفة التعليم العالي على التصورات الغربية، بل نجد لها حضورًا واضحًا في الفكر الإسلامي أيضًا، حيث احتل العلم مكانة مركزية في الحضارة الإسلامية منذ بداياتها، وارتبط طلبه بقيم دينية وثقافية تؤكد أهمية المعرفة في عمارة الأرض وخدمة الإنسان. وقد جسدت المؤسسات العلمية في الحضارة الإسلامية هذا التصور المتكامل للعلم، إذ جمعت بين دراسة العلوم الشرعية والعلوم العقلية والطبيعية، وأسهمت في إعداد العلماء والمفكرين الذين كان لهم دور بارز في تطور الحضارة الإنسانية (حاتم,2017). وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة المرتبطة بالعولمة والتطور التكنولوجي واقتصاد المعرفة، أصبحت فلسفة التعليم العالي أكثر ارتباطًا بقدرة الجامعات على التكيف مع متطلبات العصر. فقد ظهرت نماذج حديثة للجامعات تسعى إلى الربط بين التعليم والبحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال، كما توسعت الجامعات في التعاون الدولي وتبادل المعرفة والخبرات مع المؤسسات الأكاديمية في مختلف دول العالم (Barnett, 2021; Scott, 1995; White, 1997).

النماذج الفكرية المؤثرة في تطور التعليم العالي الحديث

شهد التعليم العالي عبر تاريخه الطويل تطورًا ملحوظًا في بنيته الفكرية والتنظيمية، وقد ارتبط هذا التطور بظهور عدد من النماذج الفكرية التي حاولت تفسير طبيعة الجامعة ووظائفها، وعلاقتها بالدولة ،والمجتمع والاقتصاد. ولم تكن هذه النماذج مجرد تصورات نظرية، بل تحولت إلى أطر مؤسسية وتنظيمية أثرت بصورة مباشرة في تشكيل أنظمة التعليم العالي في مختلف دول العالم. ومع التحولات الكبرى التي شهدتها المجتمعات الحديثة منذ القرن التاسع عشر، خاصة مع صعود الدولة الحديثة والثورة الصناعية وتزايد أهمية المعرفة والبحث العلمي، أصبحت الجامعة مؤسسة محورية في التنمية العلمية والاقتصادية (Sam& Van Der,2014). وفي هذا السياق برزت مجموعة من النماذج الفكرية والتنظيمية التي شكلت الأساس الذي قامت عليه أنظمة التعليم العالي الحديثة، ومن أبرز هذه النماذج :النموذج الهومبولتي، والنموذج النابليوني، والنموذج الأنجلوسكسوني، والنموذج الأمريكي للجامعة البحثية، ونموذج الجامعة الريادية.

ويُعد النموذج الهومبولتي من أكثر النماذج تأثيرًا في تاريخ التعليم العالي الحديث. ويرتبط هذا النموذج بالمفكر الألماني فيلهلم فون هومبولت الذي أسهم في تأسيس جامعة برلين في أوائل القرن التاسع عشر ضمن مشروع إصلاح شامل للتعليم في بروسيا. وقد قام هذا النموذج على مجموعة من المبادئ الفكرية التي كان لها أثر بالغ في تطور الجامعة الحديثة، من أهمها وحدة التعليم والبحث العلمي، حيث يرى هومبولت أن الجامعة يجب أن تكون مؤسسة لإنتاج المعرفة وليس مجرد مؤسسة لنقلها. كما أكد هذا النموذج على مبدأ الحرية الأكاديمية الذي يمنح الباحثين وأعضاء هيئة التدريس استقلالية في البحث والتدريس دون تدخل خارجي. وقد أدى هذا التصور إلى ظهور مفهوم الجامعة البحثية التي تقوم على التكامل بين التدريس والبحث العلمي، وهو المفهوم الذي أصبح لاحقًا أحد الركائز الأساسية للتعليم العالي الحديث وانتقل تأثيره إلى العديد من الجامعات الأوروبية والأمريكية (Bongaerts, 2022).

أما النموذج النابليوني فقد نشأ في فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر خلال فترة حكم نابليون بونابرت القائد العسكري والسياسي المعروف الذي احتل مصر مطلع القرن التاسع عشر، ويتميز هذا النموذج بدرجة عالية من المركزية الحكومية في إدارة التعليم العالي .فقد أنشأ نابليون نظامًا تعليميًا مركزيًا يخضع لإشراف الدولة، وكانت الحكومة تحدد من خلاله المناهج الدراسية وتنظم البرامج الأكاديمية وتشرف على المؤسسات التعليمية (Doh, & Bilola,2016). وقد ركز هذا النموذج على إعداد الكوادر المهنية التي تحتاج إليها الدولة في مجالات الإدارة والقانون والهندسة والطب، ولذلك ارتبط التعليم العالي في هذا النموذج ارتباطًا وثيقًا بمتطلبات الدولة الحديثة وبناء الجهاز الإداري. ويلاحظ أن الجامعات في هذا النموذج لا تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال المؤسسي، بل تعمل ضمن إطار تنظيمي يخضع بدرجة كبيرة للسلطة الحكومية. وقد أثر هذا النموذج في عدد من أنظمة التعليم

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

العالي في أوروبا وبعض دول العالم التي تعتمد على التنظيم المركزي للتعليم الجامعي. ومن النماذج المؤثرة في مسيرة التعليم العالي النموذج الأنجلوسكسوني الذي ارتبط بتطور الجامعات في بريطانيا، خاصة جامعتي أكسفورد وكامبريدج. ويتميز هذا النموذج بقدر كبير من الاستقلال المؤسسي للجامعات مقارنة بالنموذج النابليوني، حيث تتمتع الجامعات بحرية واسعة في إدارة شؤونها الأكاديمية والتنظيمية (Coron, 2016;Sam& Van Der,2014) . و يقوم هذا النموذج على فكرة التعليم الليبرالي الذي يهدف إلى تنمية القدرات الفكرية والثقافية للطلاب وتطوير قدرتهم على التفكير النقدي والتحليل، وليس مجرد إعدادهم لمهن محددة. وقد تأثر هذا النموذج بأفكار المفكر البريطاني جون هنري نيومان الذي قدم تصورًا فلسفيًا للجامعة باعتبارها مؤسسة تهدف إلى تنمية العقل الإنساني وتكوين شخصية متكاملة للطالب .ولذلك يركز هذا النموذج على الجوانب الثقافية والفكرية للتعليم الجامعي، ويعد الجامعة مؤسسة فكرية تسهم في تشكيل الوعي الثقافي للمجتمع.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهر النموذج الأمريكي للجامعة البحثية الذي تأثر بشكل كبير بالنموذج الهومبولتي، لكنه اكتسب خصائص تنظيمية جديدة تعكس طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة. فقد توسعت الجامعات الأمريكية في إنشاء المختبرات العلمية ومراكز البحوث وبرامج الدراسات العليا، كما عززت علاقاتها مع القطاعات الصناعية والاقتصادية المختلفة. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور ما يُعرف بمفهوم الجامعة متعددة الوظائف، حيث أصبحت الجامعة مؤسسة معقدة تؤدي أدوارًا متعددة تشمل التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ودعم التنمية الاقتصادية. وقد أسهم هذا النموذج في بروز الجامعات الأمريكية بوصفها من أبرز المؤسسات البحثية في العالم، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (البشر, 2021).

وفي العقود الأخيرة ظهر ما يُعرف بـ نموذج الجامعة الريادية الذي يعكس التحولات التي شهدها التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة والابتكار. ويقوم هذا النموذج على فكرة أن الجامعة لم تعد مؤسسة للتعليم والبحث العلمي فقط، بل أصبحت مؤسسة تسهم بصورة مباشرة في الابتكار والتنمية الاقتصادية .ولذلك بدأت الجامعات في إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز نقل التقنية وتطوير الشراكات مع القطاع الصناعي وتشجيع ريادة الأعمال بين الطلاب والباحثين. كما أصبحت الجامعات تعمل على تحويل نتائج البحوث العلمية إلى تطبيقات اقتصادية من خلال الشركات الناشئة القائمة على المعرفة. ويعكس هذا النموذج التحولات المعاصرة التي جعلت الجامعات عنصرًا رئيسًا في منظومة الابتكار والاقتصاد المعرفي (Guerrero& Urbano, 2012).

أهداف التعليم العالي

تُعَدُّ أهداف التعليم العالي من الركائز الأساسية التي توجه عمل الجامعات ومؤسسات التعليم بعد المرحلة الثانوية، إذ تحدد هذه الأهداف طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات الأكاديمية في المجتمع (الصوفي, 2015). وبوجه عام تسعى مؤسسات التعليم العالي في كثير من دول العالم إلى تحقيق مجموعة من الغايات المشتركة، من أبرزها إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة علميًا ومهنيًا، وتنمية قدرات الأفراد الفكرية والعلمية، والمساهمة في إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي. كما يهدف التعليم العالي إلى تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي لدى الطلاب، وإعدادهم للمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Liu et al., 2025;White, 1997). ولا يقتصر دور التعليم العالي على إعداد المتخصصين في المجالات المهنية المختلفة، بل يمتد إلى الإسهام في تقدم العلوم والتقنيات وتعزيز الابتكار، إضافة إلى خدمة المجتمع من خلال الدراسات والبحوث التي تسهم في معالجة القضايا التنموية. كما تسعى الجامعات إلى نشر المعرفة وتطويرها، وبناء شراكات علمية مع المؤسسات المختلفة، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للمجتمعات في ظل التحولات العلمية والتكنولوجية المتسارعة. وعلى الرغم من وجود هذه الأهداف العامة المشتركة، فإن صياغة أهداف التعليم العالي تختلف من دولة إلى أخرى تبعًا لاختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسات التعليمية المعتمدة في كل دولة. فبعض الدول تركز في أهداف تعليمها العالي على دعم الاقتصاد المعرفي والابتكار، بينما تولي دول أخرى اهتمامًا أكبر بالحفاظ على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية، أو بدعم التنمية الوطنية وبناء الكفاءات البشرية (Liu et al., 2025;White, 1997).

ويمكن الإشارة إلى المملكة العربية السعودية بوصفها مثالًا على كيفية صياغة أهداف التعليم العالي في ضوء القيم الثقافية والسياسات الوطنية. فقد حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية عددًا من الأهداف

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

التي توجه التعليم العالي، ومن أبرزها تعزيز الثقافة الإسلامية وتنمية الشعور بالمسؤولية لدى الطلاب تجاه مجتمعهم وأمتهم، وإعداد مواطنين مؤهلين علميًا وفكريًا قادرين على الإسهام في خدمة وطنهم والمشاركة في نهضته. كما تسعى مؤسسات التعليم العالي في المملكة إلى إتاحة الفرصة أمام الطلاب المتميزين لمواصلة دراساتهم العليا في مختلف التخصصات العلمية، بما يسهم في إعداد الكفاءات المتخصصة. وتؤكد سياسة التعليم كذلك أهمية الدور الذي يؤديه التعليم العالي في مجال البحث العلمي، من خلال الإسهام في التقدم العلمي العالمي وإيجاد حلول علمية مناسبة لمتطلبات الحياة المتطورة والتقدم التقني. كما تهدف مؤسسات التعليم العالي إلى دعم حركة التأليف والإنتاج العلمي، وترجمة العلوم والمعارف المفيدة إلى اللغة العربية وتنمية مصطلحاتها العلمية، بما يسهم في توسيع دائرة المعرفة ونشرها في المجتمع. وإلى جانب ذلك تسعى الجامعات إلى تقديم الخدمات التربوية والدراسات التطويرية التي تساعد الخريجين والعاملين في مختلف المجالات على مواكبة التطورات العلمية والمعرفية بعد تخرجهم (وزارة المعارف, 1970).

المبحث الثالث: إدارة مؤسسات التعليم العالي

إدارة مؤسسات التعليم العالي

تُعد إدارة مؤسسات التعليم العالي من المجالات الهامة في الدراسات الإدارية الحديثة ، نظرًا للدور المتزايد الذي تؤديه الكليات والجامعات في إعداد الكفاءات البشرية وإنتاج المعرفة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد تحولت الجامعات في العصر الحديث من مؤسسات تعليمية تقليدية تقتصر مهمتها على نقل المعرفة إلى مؤسسات معقدة تؤدي وظائف متعددة تشمل التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والابتكار ونقل التقنية (Forest & Altbach, 2006). ويترتب على هذا التوسع في وظائف الجامعات الحاجة إلى أنظمة إدارية وتنظيمية متطورة قادرة على إدارة الموارد البشرية والمالية والعلمية بكفاءة، وضمان تحقيق التوازن بين الاستقلال الأكاديمي ومتطلبات الإدارة المؤسسية. ولذلك فإن إدارة التعليم العالي تتضمن مجموعة واسعة من العمليات الإدارية والتنظيمية التي تشمل الحوكمة الجامعية والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد البشرية والمالية وإدارة البرامج الأكاديمية والبحث العلمي وشؤون الطلاب، إضافة إلى التحول الرقمي في الجامعات.

ويُعد الهيكل الإداري للجامعة أحد أهم العناصر التي تقوم عليها إدارة مؤسسات التعليم العالي، إذ يحدد هذا الهيكل مستويات القيادة الأكاديمية والإدارية داخل المؤسسة الجامعية ويوضح طبيعة العلاقات التنظيمية بين مختلف الوحدات الأكاديمية والإدارية (Antonowicz, & Jones, 2023). وتتشابه الهياكل التنظيمية للجامعات في معظم دول الغرب في خطوطها العامة وهي النماذج التي تبنتها الجامعات العربية بشكل كبير، حيث تقوم عادة على نظام هرمي يبدأ بالمجالس العليا للجامعة وينتهي بالأقسام العلمية التي تمثل الوحدة الأكاديمية الأساسية في المؤسسة الجامعية. ويعكس هذا التنظيم الإداري طبيعة العمل الأكاديمي الذي يقوم على مبدأ المشاركة المؤسسية في اتخاذ القرار، حيث تشارك القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في إدارة الشؤون العلمية للمؤسسة. في قمة الهيكل الإداري للجامعة يوجد عادة مجلس الأمناء أو مجلس الإدارة الذي يمثل أعلى سلطة إشرافية في المؤسسة الجامعية في العديد من الأنظمة التعليمية، خاصة في الجامعات الأمريكية وبعض الجامعات الدولية. ويتولى مجلس الأمناء رسم السياسات العامة للجامعة واعتماد خططها الاستراتيجية ومتابعة أدائها المؤسسي والمالي. وغالبًا ما يتكون هذا المجلس من شخصيات أكاديمية واقتصادية واجتماعية بارزة، وقد يضم ممثلين عن المجتمع والقطاع الخاص، وذلك بهدف تعزيز ارتباط الجامعة بالمجتمع وتوسيع مصادر دعمها المالي والعلمي. كما يكون للمجلس دور مهم في اعتماد تعيين رئيس الجامعة أو الإشراف على عملية اختياره في بعض الأنظمة الجامعية. ويُعد وجود مجلس الأمناء أحد أبرز مظاهر الحوكمة المؤسسية في الجامعات الحديثة، حيث يضمن وجود جهة إشرافية عليا تتابع أداء الجامعة وتدعم استقلالها المؤسسي (Johnson, 2015).

كما يعد مجلس الجامعة الهيئة الأكاديمية العليا داخل المؤسسة الجامعية، وهو المسؤول عن إدارة الشؤون الأكاديمية والعلمية للجامعة. ويتكون مجلس الجامعة عادة من رئيس الجامعة ووكلائها أو نوابه وعمداء الكليات وعدد من ممثلي أعضاء هيئة التدريس، وقد يضم في بعض الأنظمة ممثلين عن الطلاب أو المجتمع. ويتولى المجلس مناقشة السياسات الأكاديمية واعتماد البرامج الدراسية واللوائح التنظيمية المتعلقة بالدراسة والامتحانات والقبول والتسجيل والدراسات العليا. كما يناقش المجلس التقارير السنوية للكليات والمعاهد والمراكز البحثية، ويصدر القرارات المتعلقة بتطوير البرامج الأكاديمية وإنشاء الكليات أو الأقسام العلمية الجديدة. ويُعد مجلس

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

الجامعة أحد أهم المجالس الأكاديمية التي تضمن مشاركة القيادات العلمية في صنع القرار داخل المؤسسة الجامعية (جامعة الطائف, 2026). ويقع على رأس الإدارة التنفيذية للجامعة رئيس الجامعة الذي يمثل أعلى سلطة إدارية وأكاديمية داخل المؤسسة الجامعية. ويتولى رئيس الجامعة قيادة المؤسسة والإشراف على تنفيذ سياساتها، وبرامجها الأكاديمية والبحثية والإدارية. كما يمثل الجامعة أمام الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية الأخرى، ويعمل على تعزيز علاقاتها مع المجتمع والمؤسسات الاقتصادية. ويقوم رئيس الجامعة بتنفيذ قرارات مجلس الأمناء ومجلس الجامعة، ويشرف على الكليات والمعاهد والوحدات الإدارية المختلفة داخل المؤسسة. وغالبًا ما يعاونه في أداء مهامه عدد من وكلاء الجامعة أو نواب الرئيس الذين يتولون مجالات محددة مثل الشؤون الأكاديمية والدراسات العليا والبحث العلمي والشؤون المالية والإدارية وخدمة المجتمع (Sambolin, 2010). ويختلف أسلوب اختيار رئيس الجامعة بين الدول؛ ففي بعض الأنظمة يتم تعيينه بقرار حكومي أو مرسوم رسمي، بينما تعتمد أنظمة أخرى على لجان بحث متخصصة أو على قرار مجلس الأمناء.

ويأتي بعد مستوى إدارة الجامعة مستوى إدارة الكليات الذي يمثل المستوى الإداري الثاني في الهيكل التنظيمي للجامعة. وتُعد الكلية الوحدة الأكاديمية التي تضم عددًا من الأقسام العلمية المتخصصة في مجالات معرفية متقاربة. ويتولى إدارة الكلية عميد الكلية الذي يُعد المسؤول عن تنظيم العمل الأكاديمي والإداري داخل الكلية. وتشمل مهام العميد الإشراف على تنفيذ الخطط الدراسية والبرامج التعليمية ومتابعة شؤون أعضاء هيئة التدريس والطلاب وتطوير البرامج الأكاديمية والبحثية. كما يمثل العميد الكلية في مجلس الجامعة ويشارك في صنع القرار الأكاديمي على مستوى المؤسسة الجامعية. ويعمل عميد الكلية بالتعاون مع مجلس الكلية الذي يتكون عادة من رؤساء الأقسام العلمية وعدد من أعضاء هيئة التدريس. ويتولى مجلس الكلية مناقشة القضايا الأكاديمية المتعلقة بالبرامج الدراسية والخطط التعليمية، كما يناقش تطوير المناهج الجامعية والأنشطة البحثية داخل الكلية. ويعد هذا المجلس أحد المجالس الأكاديمية المهمة التي تسهم في ضمان المشاركة الجماعية لأعضاء هيئة التدريس في تطوير البرامج التعليمية واتخاذ القرارات الأكاديمية (Fleming, 2025). أما القسم العلمي فيُعد الوحدة الأكاديمية الأساسية في الجامعة، حيث يتم من خلاله تنفيذ العملية التعليمية والبحثية بصورة مباشرة. ويتولى إدارة القسم رئيس القسم العلمي الذي يشرف على تنظيم العملية التعليمية داخل القسم وتوزيع المقررات الدراسية على أعضاء هيئة التدريس ومتابعة الأداء الأكاديمي للطلاب. كما يقوم رئيس القسم بتنسيق الأنشطة البحثية داخل القسم وتشجيع التعاون العلمي بين أعضاء هيئة التدريس. ويعمل رئيس القسم بالتعاون مع مجلس القسم الذي يضم جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في التخصص، حيث يناقش المجلس القضايا العلمية المتعلقة بالطالبة وبالمقررات الدراسية والبرامج الأكاديمية والبحوث العلمية (محمد, 2021). وتختلف طرق اختيار القيادات الجامعية بين الدول والأنظمة الجامعية المختلفة. ففي بعض الأنظمة يتم تعيين رئيس الجامعة بقرار من الحكومة أو من السلطة المختصة في الدولة، بينما تعتمد بعض الجامعات نظام الترشيح من خلال لجان متخصصة تقوم بدراسة المرشحين واختيار الأنسب لتولي المنصب. أما العمداء ورؤساء الأقسام فقد يتم تعيينهم غالباً بقرار من رئيس الجامعة بناءً على ترشيحات المجالس الأكاديمية، أو قد يتم اختيارهم من خلال الانتخاب بين أعضاء هيئة التدريس في بعض الأنظمة الجامعية (البشر, 2021).

وإلى جانب الهيكل التنظيمي الرسمي للجامعة، تعتمد مؤسسات التعليم العالي على مجموعة من الوحدات الإدارية الداعمة التي تسهم في تنظيم العمل الأكاديمي والإداري داخل الجامعة. لا يوجد نظام موحّد لتسمية الوحدات التنظيمية أو تحديد مستوى الإدارات داخل مؤسسات التعليم العالي، إذ يختلف ذلك باختلاف حجم الجامعة وطبيعة هيكلها التنظيمي وعدد طلابها وبرامجها الأكاديمية. ففي الجامعات الكبيرة ذات البنية المؤسسية الواسعة تُنشأ غالبًا عمادات متخصصة مثل عمادة القبول والتسجيل، وعمادة البحث العلمي، وعمادة شؤون الطلاب، وعمادة الدراسات العليا، حيث تتولى هذه العمادات إدارة مجالات أكاديمية أو إدارية واسعة تتطلب هيكلًا تنظيميًا مستقلاً وقيادة إدارية عليا. أما في الجامعات الصغيرة أو الناشئة فقد تُدار هذه الوظائف من خلال إدارات أو وحدات تنظيمية تتبع مباشرة لرئيس الجامعة أو لوكلاء الجامعة دون أن ترتقي إلى مستوى العمادة من حيث الاستقلال الإداري والتنظيمي. ويعكس هذا التنوع في الهياكل التنظيمية طبيعة الاختلاف بين مؤسسات التعليم العالي من حيث الحجم والإمكانات والمهام، حيث تميل الجامعات الكبيرة إلى مزيد من التخصص الإداري وتقسيم العمل، بينما تعتمد الجامعات الأصغر على هياكل تنظيمية أكثر بساطة ومرونة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية (البشر, 2021). وتشمل هذه الوحدات عمادات أو إدارات متخصصة مثل عمادة القبول والتسجيل وعمادة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

الدراسات العليا وعمادة البحث العلمي وعمادة شؤون الطلاب. وتتولى هذه الوحدات تنظيم الخدمات الأكاديمية والإدارية المقدمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، كما تسهم في دعم الأنشطة البحثية والثقافية داخل الجامعة.

وتحتل شؤون الطلاب مكانة مهمة في إدارة مؤسسات التعليم العالي، لأن الطالب يمثل محور العملية التعليمية وغاية كثير من الجهود الأكاديمية والتنظيمية داخل الجامعة (البشر, 2025). وتتولى عمادة شؤون الطلاب أو الإدارة المختصة تقديم خدمات متعددة تصاحب الطالب طوال مسيرته الجامعية، وتشمل القبول والتسجيل، والإرشاد الأكاديمي، والأنشطة الطلابية، والرعاية النفسية والاجتماعية، والإسكان والمعيشة، وبرامج الإعداد المهني وتنمية المهارات. ولا يقتصر دور هذه الجهة على تقديم الخدمات الإجرائية، بل يمتد إلى تعزيز اندماج الطالب في البيئة الجامعية، وبناء شخصيته، وتهيئته للحياة العملية بعد التخرج، وهو ما يجعلها عنصرًا مهمًا في تحسين جودة التجربة الجامعية ورفع مستوى الرضا والانتماء لدى الطلاب. كما تؤدي إدارة الموارد البشرية في الجامعات دورًا محوريًا في دعم كفاءة المؤسسة ورفع مستوى أدائها، من خلال استقطاب أعضاء هيئة التدريس والباحثين والكوادر الإدارية، وتعيينهم، وتقويم أدائهم، وتطوير قدراتهم العلمية والمهنية (Mishra, & Painoli,2023). وتكتسب هذه الإدارة أهمية خاصة في مؤسسات التعليم العالي لأن جودة الجامعة وسمعتها الأكاديمية ترتبطان إلى حد كبير بمستوى كفاءة مواردها البشرية، ولا سيما أعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون العنصر الأهم في عمليات التعليم والبحث والإشراف العلمي. ومن هنا تحرص الجامعات على توفير برامج التدريب والتطوير المهني، وبناء مسارات واضحة للنمو الأكاديمي، وتعزيز بيئات العمل التي تشجع على الإبداع والإنتاجية والاستقرار المهني.

وتُعد إدارة البرامج الأكاديمية وضمان الجودة من صميم الإدارة الجامعية المعاصرة، لأنها تتصل مباشرة بطبيعة الرسالة التعليمية للجامعة (أبابطين وسمور, 2019). وتشمل هذه الإدارة تخطيط البرامج الدراسية، وتطوير المناهج، ومراجعتها بصورة دورية بما ينسجم مع التطورات العلمية والمهنية، واحتياجات المجتمع وسوق العمل. كما تشمل متابعة مخرجات التعلم، ورفع كفاءة التدريس والتقويم، وتطبيق متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي على المستويين المؤسسي والبرامجي. وقد أصبحت الجودة في التعليم العالي ضرورة لا غنى عنها، ليس فقط لتحسين الأداء الأكاديمي، بل أيضًا لتعزيز الثقة في البرامج الجامعية من خلال حصولها على الاعتماد البرامجي من الجهات المسؤولة بهذا الشأن في كل دولة. كما أن الجودة في التعليم العالي تساهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، وضمان مواءمة مخرجاتها مع التغيرات المتسارعة في عالم المعرفة والعمل. أيضاً يمثل البحث العلمي أحد الأعمدة الرئيسة التي تستند إليها الجامعة الحديثة، ولذلك تحتل إدارته مكانة مركزية في بنية مؤسسات التعليم العالي. وتتجلى أهمية هذا الجانب في وضع السياسات البحثية، وتحديد الأولويات، وتوفير التمويل والدعم التنظيمي للباحثين، وتشجيع النشر العلمي، ودعم الابتكار، وبراءات الاختراع، وتعزيز النزاهة العلمية، وتنمية البيئة البحثية من خلال المراكز والمعاهد والوحدات المتخصصة. ولم تعد وظيفة البحث العلمي مقتصرة على إنتاج المعرفة داخل أسوار الجامعة، بل أصبحت مرتبطة بدورها في خدمة المجتمع، والمساهمة في التنمية، وتقديم الحلول العلمية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الصلات بين الجامعة والقطاعات المختلفة (الشهري, 2024). وفي السنوات الأخيرة برز التحول الرقمي بوصفه أحد المرتكزات المهمة في إدارة الجامعات الحديثة، إذ اتجهت مؤسسات التعليم العالي إلى توظيف النظم الإلكترونية في إدارة أعمالها الأكاديمية والإدارية، مثل أنظمة التعلم الإلكتروني، وقواعد البيانات، والخدمات الرقمية المقدمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس. وقد أسهم هذا التحول في رفع كفاءة الأداء، وتسريع الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع فرص الوصول إلى التعلم والمعلومات، كما أصبح عنصرًا أساسيًا في قدرة الجامعات على التكيف مع المتغيرات، ومواجهة الأزمات، وتعزيز تنافسيتها في بيئة تعليمية تتسم بالتطور المستمر (Betts et al., 2022).

وتبرز كذلك أهمية المراجعة الداخلية، والحوكمة، والجوانب القانونية، وكفاءة الإنفاق في إدارة مؤسسات التعليم العالي المعاصرة، بوصفها من المقومات الأساسية التي تسهم في تحقيق الانضباط المؤسسي، ورفع مستوى الأداء، وتعزيز الاستدامة. فالمراجعة الداخلية تمثل أداة مهمة للتأكد من سلامة الإجراءات، وكفاءة العمليات، والالتزام بالأنظمة والسياسات، كما تساعد في كشف جوانب القصور، والحد من المخاطر، وتعزيز التحسين المستمر (البشر وآخرون, 2023). أما الحوكمة الجامعية فتقوم على وضوح الصلاحيات، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتنظيم العلاقة بين المجالس الجامعية والإدارات التنفيذية والوحدات الأكاديمية والإدارية، بما يضمن سلامة اتخاذ القرار وحسن توجيه المؤسسة نحو أهدافها الاستراتيجية (Albeshir, et al., 2025). وتكتسب الجوانب القانونية أهمية كبيرة لأنها تمثل الإطار النظامي الذي يحكم عمل الجامعات من خلال

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

اللوائح والتشريعات المنظمة لشؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية، وتحدد حقوق وواجبات مختلف الأطراف، وتدعم العدالة والاتساق في القرارات والممارسات (Albeshir, 2022). كما أصبحت كفاءة الإنفاق من الأولويات الحديثة في إدارة الجامعات، إذ لم يعد نجاح المؤسسة مرتبطًا بحجم الموارد المتاحة فقط، بل بقدرتها على توظيف هذه الموارد بكفاءة، وترشيد مصروفاتها، وتوجيه الإنفاق نحو أولوياتها الاستراتيجية بما يدعم جودة التعليم والبحث والخدمات الجامعية (Albeshir et al., 2025). وبشكل عام، وتشير هذه الجوانب مجتمعة إلى أن إدارة مؤسسات التعليم العالي تعتمد على منظومة متكاملة من الهياكل التنظيمية والعمليات الإدارية التي تهدف إلى تحقيق رسالة الجامعة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. ومع تزايد أهمية المعرفة والابتكار في الاقتصاد العالمي، أصبحت الجامعات مؤسسات محورية في بناء المجتمعات المعرفية ودعم التنمية المستدامة، وهو ما يفرض على إداراتها أن تكون أكثر قدرة على التخطيط، والقيادة، والتقويم، والاستجابة للمتغيرات. ولذلك فإن تطوير إدارة الجامعات وتحسين نظمها التنظيمية والرقابية والمالية والقانونية يُعد من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز جودة التعليم العالي، ورفع كفاءة المؤسسات الجامعية، وتمكينها من مواجهة التحديات المتزايدة في القرن الحادي والعشرين.

إدارة البرامج الأكاديمية

تُعَدُّ إدارة البرامج الأكاديمية وضمان الجودة من المجالات الأساسية في إدارة مؤسسات التعليم العالي، إذ تمثل الإطار الذي من خلاله يتم تنظيم العملية التعليمية وتطويرها بما يحقق أهداف المؤسسة الجامعية ورسالتها الأكاديمية، كما يتركز هذا المجال على تحسين جودة البرامج التعليمية ورفع كفاءة مخرجاتها بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية واحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل والمعايير الأكاديمية الحديثة. وتسعى الجامعات في هذا السياق إلى تطوير برامجها الأكاديمية بصورة مستمرة لضمان مواكبتها للتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، وكذلك لضمان قدرة خريجيها على الاندماج في سوق العمل والمساهمة بفاعلية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية (أبابطين و سمور, 2019). ويشمل هذا المجال مجموعة من العمليات الأكاديمية المتكاملة التي تبدأ بتصميم البرامج الأكاديمية وفق أسس علمية ومعايير تعليمية واضحة، حيث يتم تحديد أهداف البرنامج ومحتواه العلمي ومخرجاته التعليمية بما ينسجم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التخصصات المختلفة، كما يتضمن تطوير المناهج الجامعية بصورة مستمرة من خلال مراجعة المقررات الدراسية وتحديث محتواها العلمي بما يعكس التطورات الحديثة في المعرفة ويعزز مهارات التفكير والتحليل والإبداع لدى الطلاب، إضافة إلى تضمين المهارات المهنية والتطبيقية التي يتطلبها سوق العمل المعاصر مثل مهارات الاتصال والعمل الجماعي والتفكير النقدي واستخدام التقنيات الحديثة (العنزي, 2022).

وترتبط إدارة البرامج الأكاديمية ارتباطًا وثيقًا بأنظمة ضمان الجودة في التعليم العالي، حيث تسعى المعاهد والكليات والجامعات الرائدة إلى تطبيق معايير الجودة الأكاديمية التي تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي وضمان تحقيق البرامج التعليمية لمستويات عالية من الكفاءة والفاعلية، ويشمل ذلك عمليات التقييم الداخلي والخارجي للبرامج الأكاديمية، وتطوير آليات مستمرة لمراجعة الأداء التعليمي وتحسينه، إضافة إلى تعزيز ثقافة الجودة داخل المؤسسات التعليمية بما يسهم في تحقيق التطوير المستدام للعملية التعليمية. كما يُعَدُّ الاعتماد الأكاديمي أحد المكونات الرئيسة في نظام ضمان الجودة في التعليم العالي، حيث يمثل عملية تقييم شاملة للمؤسسات التعليمية أو برامجها الأكاديمية وفق معايير محددة تهدف إلى التأكد من جودة التعليم ومستوى الأداء الأكاديمي فيها، ويسهم الاعتماد الأكاديمي في تعزيز الثقة في مخرجات التعليم العالي كما يساعد المؤسسات الجامعية على تحسين برامجها التعليمية وتطوير أدائها المؤسسي بما يتوافق مع المعايير الوطنية والدولية (منصورو رسلان, 2023). ويشمل هذا المجال أيضًا تقويم البرامج التعليمية بصورة دورية من خلال تحليل أدائها الأكاديمي وقياس مدى تحقيقها للأهداف التعليمية المحددة لها، حيث يتم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب لتقييم جودة التدريس ومستوى تحصيل الطلاب ومدى ملاءمة المقررات الدراسية لاحتياجات التخصصات المختلفة. كما يُعَدُّ قياس مخرجات التعلم من العناصر الأساسية في هذا الإطار، إذ يهدف إلى التأكد من امتلاك الطلاب للمعارف والمهارات والكفايات التي يفترض أن يكتسبوها عند إتمام البرنامج الأكاديمي، إضافة إلى التأكد من قدرة هذه المخرجات على تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات القطاعات المهنية المختلفة، وهو ما يساعد الجامعات على تطوير برامجها التعليمية بصورة مستمرة وربطها بالواقع الاقتصادي والاجتماعي (أبابطين و سمور, 2019). فعلى سبيل المثال، يُعَدُّ نظام الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة من أقدم أنظمة ضمان الجودة في التعليم

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

العالي في العالم، حيث ظهرت هيئات الاعتماد الإقليمي والمهني منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع توسع الجامعات الأمريكية وازدياد الحاجة إلى وضع معايير مشتركة لضمان جودة المؤسسات التعليمية وبرامجها الأكاديمية، وقد تطورت هذه الهيئات عبر الزمن لتصبح منظومة متكاملة تضم عددًا كبيرًا من جهات الاعتماد المؤسسي والبرامجي التي تقوم بتقييم الجامعات والكليات وفق معايير دقيقة تتعلق بجودة البرامج التعليمية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس ومستوى البحث العلمي وفعالية الحوكمة المؤسسية ومدى ارتباط البرامج التعليمية باحتياجات سوق العمل (البشر, 2021). وعلى نحو مشابه شهدت المملكة العربية السعودية خلال بداية القرن الحادي والعشرين تطورًا مهمًا في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تم إنشاء هيئة وطنية متخصصة تُعنى بتقويم التعليم والبرامج الأكاديمية، وهي هيئة تقويم التعليم والتدريب التي تتولى مسؤولية الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي، وتهدف إلى تعزيز جودة التعليم وضمان توافق البرامج الأكاديمية مع المعايير الوطنية والدولية، إضافة إلى دعم مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية الاقتصادية وسوق العمل في المملكة (هيئة تقويم التعليم والتدريب, 2026).

إدارة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين

يُعَدُّ البحث العلمي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها مؤسسات التعليم العالي الحديثة، إذ لم تعد الجامعات تقتصر في وظائفها على تقديم البرامج التعليمية وإعداد الخريجين في مختلف التخصصات، بل أصبحت مؤسسات معرفية تسهم بصورة فاعلة في إنتاج المعرفة العلمية وتطويرها ونشرها، إضافة إلى توظيفها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة. وقد اكتسب البحث العلمي أهمية متزايدة في العقود الأخيرة في ظل التحولات التي يشهدها العالم نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث أصبحت المعرفة والابتكار من أهم الموارد الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قدرتها التنافسية في النظام العالمي (عمار, 2020). ويرتبط البحث العلمي ارتباطًا وثيقًا بدور الجامعات في إنتاج المعرفة وتطويرها، حيث تسعى المؤسسات الجامعية إلى تنظيم النشاط البحثي وتطويره من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات التي تدعم البحث العلمي وتحدد أولوياته بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الوطنية. وتشمل إدارة البحث العلمي الإشراف على المشروعات البحثية وتوفير البيئة العلمية المناسبة للباحثين وأعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى تشجيع التعاون البحثي بين الجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة على المستويين المحلي والدولي، وهو ما يسهم في تعزيز جودة البحوث العلمية وزيادة تأثيرها في المجتمع العلمي. كما يُعَدُّ تمويل البحث العلمي من العوامل الرئيسة التي تسهم في تطوير النشاط البحثي داخل الجامعات، إذ تعتمد المؤسسات الأكاديمية على مصادر متعددة لتمويل البحوث مثل الدعم الحكومي والمنح البحثية والتمويل الصناعي والشراكات مع القطاع الخاص. ويسهم توفير الموارد المالية في تمكين الباحثين من تنفيذ مشروعات بحثية متقدمة تسهم في تطوير المعرفة العلمية وإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، كما يساعد التمويل البحثي على دعم إنشاء المختبرات العلمية المتقدمة وتوفير الأجهزة والتقنيات اللازمة لإجراء البحوث المتخصصة (عمار, 2020).

ويرتبط البحث العلمي كذلك بالنشر العلمي الذي يمثل الوسيلة الأساسية لنشر المعرفة العلمية وتبادلها بين الباحثين في مختلف أنحاء العالم، حيث تسعى الجامعات إلى تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين على نشر نتائج بحوثهم في المجلات العلمية المحكمة والمؤتمرات الأكاديمية. ويسهم النشر العلمي في تعزيز السمعة العلمية للجامعات ورفع مكانتها في التصنيفات الأكاديمية العالمية، كما أصبح من المؤشرات المهمة التي تعتمد عليها المؤسسات الأكاديمية في تقييم الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين (الشهري, 2024). كما تؤدي مراكز البحوث داخل الجامعات دورًا مهمًا في دعم البحث العلمي وتطويره، حيث تعمل هذه المراكز على توفير بيئة بحثية متخصصة تسهم في تعزيز التعاون العلمي بين الباحثين في مختلف التخصصات، كما تساعد على توجيه البحوث العلمية نحو القضايا ذات الأولوية الوطنية والتنموية. وتسهم مراكز البحوث كذلك في تعزيز الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص من خلال تنفيذ الدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات العلمية التي تدعم عملية صنع القرار. ويرتبط البحث العلمي أيضًا بعمليات الابتكار وتطوير المعرفة التطبيقية، حيث تسعى الجامعات الحديثة إلى تحويل نتائج البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية يمكن الاستفادة منها في المجالات الصناعية والتكنولوجية، وهو ما يسهم في دعم الاقتصاد المعرفي وتعزيز دور الجامعات في التنمية الاقتصادية. كما تُعَدُّ براءات الاختراع أحد المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة الجامعات على تحويل المعرفة

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

العلمية إلى ابتكارات ذات قيمة اقتصادية وتقنية، إذ تسهم هذه البراءات في حماية الملكية الفكرية للباحثين وتشجيع الاستثمار في نتائج البحوث العلمية (الصقر, 2012).

المبحث الرابع: التحولات والتحديات المعاصرة في التعليم العالي

الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي

شهد التعليم العالي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة نتيجة للتغيرات الواسعة التي يشهدها العالم في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصال والمعرفة، حيث أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل طبيعة عمل الجامعات وأدوارها التقليدية في المجتمع، فلم تعد مؤسسات التعليم العالي مؤسسات تعليمية تقليدية تقتصر مهمتها على نقل المعرفة وإعداد الخريجين في تخصصات مختلفة، بل أصبحت مؤسسات معرفية معقدة تؤدي أدوارًا متعددة ومتشابكة تشمل إنتاج المعرفة والبحث العلمي والابتكار، إضافة إلى الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي جعل الجامعات اليوم مؤسسات محورية في بناء الاقتصاد المعرفي وتعزيز القدرة التنافسية للدول في النظام العالمي المعاصر(Forest & Altbach, 2006). وقد نتج عن هذه التحولات ظهور مجموعة من الاتجاهات الحديثة التي أصبحت تشكل ملامح التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، ومن أبرز هذه الاتجاهات العولمة التعليمية، والجامعات الريادية، والتعليم الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتدويل التعليم، إضافة إلى الاهتمام المتزايد باقتصاديات التعليم العالي وإدارة موارده المالية. ويُعَدُّ اتجاه العولمة من أبرز التحولات التي شهدها قطاع التعليم العالي في العصر الحديث، حيث أدى التسارع الكبير في حركة المعرفة والتكنولوجيا وانتشار وسائل الاتصال الحديثة إلى زيادة الترابط بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في مختلف دول العالم، وهو ما أسهم في نشوء شبكة عالمية من العلاقات الأكاديمية والعلمية التي تتجاوز الحدود الجغرافية للدول. وقد انعكس ذلك في توسع التعاون الأكاديمي الدولي من خلال برامج التبادل الطلابي وتبادل أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات، وتطوير البرامج الأكاديمية المزدوجة التي تتيح للطلاب الحصول على درجات علمية مشتركة من أكثر من جامعة، فضلًا عن إنشاء فروع لجامعات عالمية في عدد من الدول المختلفة. كما أدت العولمة إلى تعزيز التنافس بين الجامعات على المستوى العالمي، حيث تسعى المؤسسات الجامعية إلى تحسين جودة برامجها التعليمية والبحثية وتطوير بيئتها الأكاديمية بهدف تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات الجامعية العالمية وجذب الطلاب الدوليين والباحثين المتميزين من مختلف أنحاء العالم.

وفي سياق التحولات التي يشهدها التعليم العالي برز مفهوم الجامعات الريادية بوصفه أحد النماذج الحديثة لمؤسسات التعليم العالي، حيث تسعى هذه الجامعات إلى تجاوز الدور التقليدي المرتبط بالتعليم والبحث العلمي لتصبح مؤسسات فاعلة في دعم الابتكار وريادة الأعمال وتعزيز التنمية الاقتصادية. فالجامعة الريادية لا تكتفي بإنتاج المعرفة الأكاديمية فحسب، بل تسعى إلى تحويل هذه المعرفة إلى تطبيقات اقتصادية واجتماعية يمكن الاستفادة منها في تطوير القطاعات الصناعية والخدمية، وذلك من خلال إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار ومكاتب نقل التقنية التي تعمل على تحويل نتائج البحوث العلمية إلى منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق في السوق. كما تسعى الجامعات الريادية إلى بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الصناعية والاقتصادية والقطاع الخاص، الأمر الذي يسهم في ربط البحث العلمي بالاحتياجات الفعلية للمجتمع وتعزيز دور الجامعات في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار (Guerrero& Urbano, 2012).

كما شهد التعليم العالي تحولًا كبيرًا نتيجة التوسع في استخدام التعليم الرقمي، وهو الاتجاه الذي برز بصورة واضحة مع التطورات المتسارعة في تقنيات المعلومات والاتصال، حيث أسهمت هذه التقنيات في إحداث تغييرات جوهرية في أساليب التعليم والتعلم داخل الجامعات. فقد أصبح استخدام المنصات التعليمية الإلكترونية ونظم إدارة التعلم والموارد التعليمية الرقمية جزءًا أساسيًا من العملية التعليمية في كثير من مؤسسات التعليم العالي، كما انتشر التعليم عن بُعد والتعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الحضوري والتعليم الإلكتروني، الأمر الذي أسهم في توسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي وإتاحة المعرفة لشرائح أوسع من المجتمع، إضافة إلى تحسين التفاعل العلمي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتطوير أساليب التدريس والتقويم الأكاديمي. وقد تسارع انتشار هذا الاتجاه بصورة كبيرة خلال جائحة كوفيد–19 عندما اضطرت الجامعات في مختلف أنحاء

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

العالم إلى الاعتماد على التعليم الإلكتروني لضمان استمرارية العملية التعليمية في ظل الظروف الصحية الاستثنائية (Zawacki-Richter, 2021). ويرتبط التعليم الرقمي ارتباطًا وثيقًا باتجاه آخر يتمثل في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي، حيث بدأت الجامعات في السنوات الأخيرة في توظيف هذه التقنيات في عدد متزايد من المجالات الأكاديمية والإدارية، وذلك لما توفره من إمكانات كبيرة في تحليل البيانات وتحسين كفاءة العمليات التعليمية. فمن الناحية التعليمية يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة التعلم التكيفي التي تراعي الفروق الفردية بين الطلاب وتقدم محتوى تعليميًا يتناسب مع قدراتهم ومستوياتهم المختلفة، كما يمكن استخدامه في تحليل البيانات التعليمية للتنبؤ بمستوى أداء الطلاب وتحديد الطلاب المعرضين للتعثر الأكاديمي وتقديم الدعم المناسب لهم في الوقت المناسب. أما من الناحية الإدارية فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تسهم في تحسين عمليات القبول والتسجيل وإدارة قواعد البيانات الجامعية وتطوير الخدمات الطلابية، إضافة إلى دعم البحث العلمي من خلال تحليل كميات ضخمة من البيانات وتسريع عمليات الاكتشاف العلمي في مجالات متعددة مثل الطب والهندسة والعلوم الطبيعية (آل خالص , 2025; عكارم, 2025).

ومن الاتجاهات المهمة أيضًا في التعليم العالي المعاصر اتجاه تدويل التعليم العالي، وهو اتجاه يرتبط بزيادة التعاون الأكاديمي بين الجامعات على المستوى الدولي وتنامي حركة الطلاب الدوليين في مختلف أنحاء العالم. فقد أصبحت الجامعات تسعى إلى استقطاب الطلاب الدوليين لما يمثله ذلك من قيمة علمية وثقافية واقتصادية، كما تعمل على تطوير برامج دراسية مشتركة مع جامعات أجنبية تتيح للطلاب فرصة الدراسة في أكثر من دولة خلال مسارهم الأكاديمي، الأمر الذي يسهم في توسيع آفاقهم العلمية والثقافية. كما يشمل تدويل التعليم العالي إدماج البعد الدولي في المناهج الدراسية وتشجيع البحوث العلمية المشتركة بين الباحثين في مختلف الدول، وهو ما يسهم في تعزيز التبادل العلمي والثقافي وتطوير المعرفة الإنسانية على نطاق عالمي (غانم, 2015). أما الاتجاه الآخر الذي أصبح يحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة فيتمثل في اقتصاديات التعليم العالي، وهو الاتجاه الذي يعكس التحولات التي شهدها تمويل الجامعات وإدارة مواردها المالية في ظل تزايد تكاليف التعليم والبحث العلمي وارتفاع الطلب على التعليم العالي في مختلف دول العالم. فقد أصبحت الجامعات تسعى إلى تنويع مصادر تمويلها وعدم الاعتماد بصورة كاملة على التمويل الحكومي، وذلك من خلال تطوير الشراكات مع القطاع الخاص واستثمار الأوقاف الجامعية وتسويق نتائج البحوث العلمية وتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المختلفة، إضافة إلى استقطاب الطلاب الدوليين الذين يمثلون مصدرًا مهمًا للدخل في العديد من الأنظمة التعليمية حول العالم (البشر, 2023). كما أصبح من الضروري أن تعتمد الجامعات على أساليب حديثة في إدارة مواردها المالية بما يحقق الكفاءة في الإنفاق ويعزز الاستدامة المالية لمؤسسات التعليم العالي في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة.

التحول الرقمي في التعليم العالي

يُعَدُّ التحول الرقمي والابتكار في التعليم العالي من أبرز التحولات التي شهدتها الجامعات في العصر الحديث، حيث أسهم التقدم المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصال في إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العملية التعليمية وأساليب التدريس والتعلم وإدارة المؤسسات الجامعية (Kentnor, 2015). ولم يعد التعليم العالي يعتمد بصورة كاملة على الأنماط التقليدية في التدريس التي تقوم على الحضور المباشر في القاعات الدراسية، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على التقنيات الرقمية التي تتيح للطلاب الوصول إلى المعرفة بطرق متعددة وأكثر مرونة، الأمر الذي أدى إلى توسيع نطاق التعليم العالي وإتاحة فرص التعلم لشرائح أوسع من المجتمع، كما ساعد على تطوير بيئات تعليمية جديدة تقوم على التفاعل الرقمي وتبادل المعرفة عبر الشبكات العالمية (Betts et al., 2021). ويرتبط التحول الرقمي في التعليم العالي ارتباطًا وثيقًا بالتطور التاريخي للتعليم عن بعد الذي يُعَدُّ أحد المقدمات الرئيسة لظهور التعليم الرقمي المعاصر. فقد بدأت فكرة التعليم عن بعد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما ظهرت برامج التعليم بالمراسلة التي كانت تعتمد على إرسال المواد التعليمية إلى الطلاب عبر البريد، حيث كانت بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية في أوروبا والولايات المتحدة تقدم مقررات دراسية للطلاب الذين لا يستطيعون الحضور إلى الحرم الجامعي (Kentnor, 2015). وقد أسهمت هذه التجارب المبكرة في إتاحة فرص التعليم العالي لفئات واسعة من المجتمع، خاصة العاملين أو الذين يعيشون في مناطق بعيدة عن المؤسسات التعليمية. ومع بداية القرن العشرين شهد التعليم عن بعد تطورًا تدريجيًا مع استخدام وسائل الاتصال الحديثة في تلك الفترة مثل الإذاعة التعليمية ثم التلفزيون التعليمي، حيث بدأت بعض الجامعات في تقديم

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

محاضرات وبرامج تعليمية عبر البث الإذاعي والتلفزيوني بهدف توسيع نطاق التعليم والوصول إلى عدد أكبر من المتعلمين. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ظهرت الجامعات المفتوحة التي اعتمدت بصورة كبيرة على التعليم عن بعد، ومن أبرزها الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة التي تأسست عام 1969، حيث قدمت نموذجًا جديدًا للتعليم العالي يعتمد على الجمع بين المواد المطبوعة والبث التلفزيوني والإذاعي واللقاءات التعليمية المحدودة. ومع التطور الكبير الذي شهدته تقنيات الحاسوب وشبكة الإنترنت في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، دخل التعليم عن بعد مرحلة جديدة تمثلت في ظهور التعليم الإلكتروني الذي يعتمد على استخدام المنصات الرقمية ونظم إدارة التعلم في تقديم المقررات الدراسية عبر الإنترنت. وقد أسهم هذا التحول في إحداث نقلة نوعية في التعليم العالي، حيث أصبح بإمكان الطلاب الوصول إلى المحاضرات والمواد التعليمية والأنشطة الأكاديمية من أي مكان في العالم، كما أتاح للجامعات تطوير أساليب جديدة في التدريس والتقويم تعتمد على التفاعل الرقمي والموارد التعليمية الإلكترونية (Betts et al., 2021).

وقد برزت أهمية التعليم عن بعد بصورة أكثر وضوحًا خلال جائحة كوفيد–19 التي اجتاحت العالم في عام 2020، حيث اضطرت الجامعات في مختلف الدول إلى إغلاق الحرم الجامعي مؤقتًا للحد من انتشار الوباء، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي إلى توقف العملية التعليمية في عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي. غير أن اعتماد الجامعات على أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد أسهم بصورة كبيرة في استمرار التعليم الجامعي وعدم توقفه، حيث تمكنت المؤسسات التعليمية من نقل معظم مقرراتها الدراسية إلى المنصات الرقمية وإتاحة المحاضرات والأنشطة التعليمية عبر الإنترنت (البشر, 2026). وقد ساعد هذا التحول الطارئ في إنقاذ العديد من الجامعات من التعطل الكامل، كما أظهر أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية للتعليم، وأكد الدور الحيوي للتقنيات الحديثة في ضمان استمرارية التعليم في أوقات الأزمات والطوارئ. ويرتبط التعليم الإلكتروني كذلك بنموذج التعلم المدمج الذي يجمع بين التعليم الحضوري التقليدي والتعليم الرقمي، حيث يعتمد هذا النموذج على توظيف التقنيات الرقمية لدعم التعلم داخل القاعات الدراسية وخارجها، الأمر الذي يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز مشاركة الطلاب في العملية التعليمية. كما أدى التحول الرقمي إلى ظهور الجامعات الافتراضية التي تقدم برامجها الدراسية بالكامل عبر الإنترنت دون الحاجة إلى حضور فعلي في الحرم الجامعي، حيث تعتمد هذه الجامعات على بيئات تعليمية رقمية متكاملة تتيح للطلاب متابعة دراستهم من أي مكان في العالم (Betts et al., 2021) .

ومن الجوانب المهمة في التحول الرقمي في التعليم العالي توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية، حيث بدأت الجامعات في استخدام هذه التقنيات في تطوير أنظمة تعليمية ذكية قادرة على تحليل بيانات التعلم وتقديم محتوى تعليمي يتناسب مع احتياجات الطلاب وقدراتهم المختلفة، كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين عمليات التقويم الأكاديمي وتقديم الدعم التعليمي للطلاب، إضافة إلى استخدامه في إدارة البيانات الجامعية وتحسين الخدمات الطلابية وتطوير عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات الجامعية (ناسة و جمال الدين, 2023).كما يمتد التحول الرقمي في الجامعات ليشمل مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية، حيث تعتمد المؤسسات الجامعية الحديثة على الأنظمة الرقمية في إدارة شؤون الطلاب والقبول والتسجيل والموارد البشرية والبحث العلمي، إضافة إلى تطوير البنية التحتية التقنية التي تدعم التعليم والبحث العلمي والابتكار(حسين, 2022). ويسهم هذا التحول في تحسين كفاءة العمل المؤسسي داخل الجامعات وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات المتسارعة في البيئة التعليمية العالمية.

التحديات المعاصرة ومستقبل التعليم العالي

يشهد التعليم العالي في الوقت الحاضر مرحلة من التحولات العميقة التي تعكس طبيعة التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والمعرفية. فلم تعد الجامعات تعمل في بيئة تعليمية تقليدية مستقرة كما كان الحال في فترات سابقة، بل أصبحت جزءًا من منظومة عالمية معقدة تتسم بدرجة عالية من التنافس والتغير المستمر (Forest & Altbach, 2006; Khahro & Javed, 2022; Svyrydenko, 2014). وقد أدت هذه التحولات إلى بروز عدد من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم، وهو ما يفرض على الجامعات تطوير سياساتها التعليمية والبحثية والإدارية بما يمكنها من الاستجابة لهذه

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

المتغيرات والمحافظة على دورها في إنتاج المعرفة وإعداد الكفاءات البشرية القادرة على قيادة التنمية في المجتمعات المعاصرة.

ومن أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي في العصر الحديث التحديات الاقتصادية المرتبطة بارتفاع تكاليف التعليم الجامعي والبحث العلمي. فقد أصبحت الجامعات في كثير من الدول تواجه ضغوطًا مالية متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف تشغيل المؤسسات التعليمية وتطوير البنية التحتية التقنية والبحثية، إضافة إلى التوسع في الخدمات الجامعية المقدمة للطلاب. كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي يتطلب استثمارات كبيرة في المختبرات والتجهيزات العلمية والبنية الرقمية، وهو ما يزيد من الأعباء المالية على المؤسسات الجامعية. وقد أدى ذلك في العديد من الدول إلى توجه الجامعات نحو البحث عن مصادر تمويل بديلة وعدم الاعتماد على التمويل الحكومي فقط، وذلك من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير الأوقاف الجامعية، وتسويق نتائج البحوث العلمية، إضافة إلى استقطاب الطلاب الدوليين الذين يمثلون في بعض الدول مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل للمؤسسات التعليمية (البشر, 2023; البشر وآخرون, 2024).

كما تواجه الجامعات تحديًا متزايدًا يتمثل في المنافسة العالمية بين مؤسسات التعليم العالي، حيث أدى انتشار التصنيفات الجامعية العالمية وتزايد حركة الطلاب الدوليين إلى خلق بيئة تنافسية واسعة بين الجامعات في مختلف أنحاء العالم. وتسعى المؤسسات الجامعية في هذا السياق إلى تحسين جودة برامجها الأكاديمية والبحثية، وتعزيز سمعتها العلمية على المستوى الدولي، من أجل تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية واستقطاب الطلاب المتميزين والباحثين من مختلف الدول (Shin,& Toutkoushian,2011). وقد أسهمت هذه المنافسة في دفع الجامعات إلى تطوير سياساتها البحثية وزيادة إنتاجها العلمي وتعزيز التعاون الأكاديمي الدولي، إلا أنها في الوقت نفسه فرضت ضغوطًا إضافية على المؤسسات التعليمية للحفاظ على مستويات عالية من الجودة والتميز الأكاديمي.

ومن التحديات المهمة التي تواجه التعليم العالي كذلك قضية مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. فمع تسارع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم المعاصر أصبحت أسواق العمل تتطلب مهارات ومعارف متجددة تتجاوز في كثير من الأحيان النماذج التقليدية للتعليم الجامعي. وقد أظهرت العديد من الدراسات وجود فجوة في بعض الحالات بين المهارات التي يكتسبها خريجو الجامعات والمهارات التي تحتاج إليها القطاعات الاقتصادية المختلفة (Svyrydenko, 2014). ولذلك أصبحت الجامعات مطالبة بمراجعة برامجها الأكاديمية وتطوير مناهجها الدراسية بصورة مستمرة بما يتلاءم مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد المعاصر، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص من أجل تطوير برامج تعليمية أكثر ارتباطًا بمتطلبات سوق العمل، وتوفير فرص التدريب العملي والتطبيقي للطلاب خلال فترة دراستهم الجامعية.

ومن ضمن هذه التحديات المعاصرة تشير العديد من الدراسات إلى أن بعض أنظمة التعليم العالي – مثل نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية – تواجه مجموعة من التحديات المتزايدة التي تؤثر في استدامة المؤسسات الجامعية وأدوارها المستقبلية. ومن أبرز هذه التحديات تراجع معدلات الالتحاق في بعض الجامعات نتيجة التحولات الديموغرافية وانخفاض أعداد خريجي المدارس الثانوية في بعض المناطق، وهو ما يؤدي إلى تقلص قاعدة الطلاب المحتملين للالتحاق بالجامعات. كما يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الدراسة الجامعية وزيادة الديون الطلابية، الأمر الذي دفع بعض الطلاب والأسر إلى إعادة تقييم جدوى التعليم الجامعي التقليدي، خاصة في ظل تزايد النقاشات حول العائد الاقتصادي للشهادة الجامعية (Khahro & Javed, 2022). كما تواجه الجامعات منافسة متزايدة من مسارات تعليمية بديلة مثل المعاهد المهنية وبرامج التدريب التقني والدورات المهنية المتخصصة التي توفر مهارات عملية في فترات زمنية أقصر وتكاليف أقل، وهو ما يدفع بعض الطلاب إلى اختيار هذه المسارات بدلاً من الدراسة الجامعية التقليدية.

ومن التحديات المؤثرة في مستقبل التعليم العالي أيضًا التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة. فقد أسهمت هذه التطورات في إعادة تشكيل أنماط التعليم والتعلم داخل الجامعات، حيث أصبح التعليم الإلكتروني والتعلم المدمج جزءًا مهمًا من منظومة التعليم العالي المعاصر. كما بدأت الجامعات في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة تشمل تحليل البيانات التعليمية، وتطوير أنظمة التعلم التكيفي، وتحسين الخدمات الطلابية والإدارية (آل خالص , 2025; عكارم, 2025). إلا أن هذه التحولات التكنولوجية تفرض في الوقت نفسه تحديات جديدة تتعلق بتطوير البنية التحتية الرقمية للمؤسسات التعليمية، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس لاستخدام التقنيات الحديثة في التعليم،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

إضافة إلى معالجة القضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية. وإلى جانب ذلك برزت في السنوات الأخيرة قضايا جديدة تتعلق بدور الجامعات في معالجة المشكلات العالمية الكبرى مثل التغير المناخي والاستدامة البيئية والصحة العامة، وهو ما يفرض على مؤسسات التعليم العالي توسيع نطاق مسؤولياتها العلمية والمجتمعية, فقد أصبحت الجامعات مطالبة ليس فقط بإعداد الخريجين وإجراء البحوث العلمية، بل أيضًا بالمساهمة في تقديم الحلول العلمية للتحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات (البشر وآخرون, 2024).

وفي ضوء هذه التحديات المتعددة يبرز التساؤل حول مستقبل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين، حيث تشير العديد من الاتجاهات المعاصرة إلى أن الجامعات ستظل مؤسسات محورية في إنتاج المعرفة وتطوير الابتكار، لكنها ستشهد في الوقت نفسه تحولات مهمة في بنيتها التنظيمية ووظائفها التعليمية والبحثية. فمن المتوقع أن تتجه الجامعات إلى مزيد من المرونة في تصميم برامجها الأكاديمية، وأن تتوسع في استخدام التقنيات الرقمية في التعليم، كما ستزداد أهمية التعليم مدى الحياة الذي يتيح للأفراد العودة إلى التعليم في مراحل مختلفة من حياتهم المهنية. كما يرجح أن تتوسع الجامعات في بناء الشراكات مع القطاعات الصناعية والاقتصادية ومراكز البحث العلمي من أجل تحويل المعرفة العلمية إلى تطبيقات عملية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Khahro & Javed, 2022).

المراجع

1. أبابطين, ع و سمور, ر.(2019). الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بالتعليم العالي. عمادة البحث العلمي. دار جامعة الملك سعود للنشر
2. أصمامة,ف & قدادم, . (2022). فلسفة التعليم العالي ومواءمة مخرجاته لمتطلبات سوق العمل الليبي في ضوء تجارب بعض الدول. مجلة العلوم الانسانية, 38, 182-207.
3. أمير, حسن . (2023). التعليم العالي ودوره في بناء الاقتصاد المعرفي. العلوم التربوية, 31(2), 1-22.
4. البشر, س. غ., سعود غسان, المعطش, إبراهيم بن ناصر, جراح, علي بن يحيى, ... & عبدالعزيز بن مطلق. (2024). تمويل مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة العربية السعودية من خلال الشراكات: دراسة نوعية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية, 8(33), 303-328.
5. البشر, سعود التميمي, الزهراني, المطيري, & القحطاني. (2023). المراجعة الداخلية في مؤسَّسات التعليم العالي العربية: (دراسة وصفية). مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع. ع 94
6. البشر, سعود, الدويس, الطلاسي, & الشهري. (2024). ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في مؤسسات التعليم العالي بالدول العربية: (تحليل الواقع). مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع, (15), 79-93. https://doi.org/10.33193/eJHAS.15.2024.325
7. البشر, سعود. (2021). التعليم العالي في الولايات المتحدة نظرة عامة. تكوين للنشر. جدة , السعودية
8. البشر, سعود. (2023). آليات تمويل الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ضوء الجامعات المماثِلة في الولايات المتحدة. مجلة العلوم التربوية والنفسية.ع 26
9. البشر, سعود. (2023). تاريخ الجامعات الأوروبية منذ النشأة وحتى نهاية العصور الوسطى.مجلة العلوم التربوية والإنسانية.م27
10. البشر, سعود. (2023). تطور التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (1628-1983): (دراسة تاريخية). International Journal on Humanities and Social Sciences, (46), 32-49. https://doi.org/10.33193/IJoHSS.46.2023.579
11. البشر, سعود. (2025).موضوعات عن إدارة شؤون الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين. كتاب منشور
12. البشر, سعود. (2026).تأثير الطواعين والأوبئة في إدارة التعليم العام والتعليم العالي (دراسة تحليلية). مجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية. دراسة تحت النشر
13. البشر، سعود غسان أحمد &العبيد، ايمن عبد الله &العنزي، سعود بن لافي &الضفيان، سعود محمد & الغدير، صابر موسى. (2024). الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة: الواقع والتحديات والأثر

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

الاقتصادي .مجلة الفنون و الأدب و علوم الإنسانيات و الاجتماع، مج. 2024، ع. 103، ص ص. 223-245. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1603537

14. البشر، سعود غسان أحمد. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة وصفية .مجلة الفنون و الأدب و علوم الإنسانيات و الاجتماع، مج. 2023، ع. 93، ص ص. 53-67. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1627646

15. جامعة الطائف. (2026). مهام مجلس الجامعة. الموقع الرسمي

16. الجبر، علا، و بكر، سحر إبراهيم أحمد. (2024). تطوير التعليم العالي في المملكة العربية السعودية .المجلة العربية للنشر العلمي، ع67 ، 362 .378 - مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1547717

17. حاتم, ع. (2017). فلسفة التربية في الفكر الإسلاميّ المعاصر. مجلة الأستاذ ع220 م 2.

18. حسين, شيماء. (2023). معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات بدولة الكويت. مجلة كلية التربية بالمنصورة, 122(3), 1151-1182.

19. السلمي, بسمة . (2023). جامعة باريس في العصور الوسطى. المجلة العلمية لكلية الآداب-جامعة أسيوط, 30(87), 177-200.

20. الشهري, سراء. (2024). واقع تدويل البحث العلمي في الجامعات السعودية: (دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية للعام 1444هـ). مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع. ع 99

21. الشهري, سراء. (2024). واقع تدويل البحث العلمي في الجامعات السعودية: (دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية للعام 1444هـ). مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع. ع 99

22. الصقر, محمد. (2012). واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير: دراسة تحليلي. مجلة كلية التربية (أسوان), 26(26), 317-336.

23. الصوفي, ندوى. (2015). أهداف وسياسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ودورها في عملية التنمية. مجلة كلية التربية (أسيوط), 31(3.2), 291-329.

24. عكارم, ع . (2025). تحديات تمكين تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة مؤسسات التعليم العالي: مراجعة منهجية للأدبيات العربية. مجلة صدى الجامعة للعلوم الإنسانية, 3(1), 220-241. https://doi.org/10.65422/sajh.v3i1.84

25. عمار, بهاء الدين. (2020). تطوير البحث العلمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير البحثية لجامعات النخبة. مجلة تطوير الأداء الجامعى, 12(1), 409-427.

26. العنزي, يونس . (2022). مُعوّقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في كلية التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسُبل التغلّب عليها. مجلة تطوير الأداء الجامعى, 18(1), 335-346.

27. غانم, عصام . (2015). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي (دراسة تحليلية). مجلة العلوم التربوية-كلية التربية بقنا, 23(23), 598-642.

28. محمد, رحماني. (2021). رئيس القسم العلمي بالجامعة بين تعدد المهام والمشكلات الإدارية–دراسة تحليلية. آفاق علمية, 13(4), 198-210.

29. منصور, حافظ و رسلان, إبراهيم. (2023). الاعتماد البرامجي وعلاقته برضا الطلاب عن جودة الخدمات التعليمية ببعض كليات جامعة الأزهر. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية), 42(200), 1-49.

30. ناجي, عبده. (2000). أهداف وسياسات التعليم العالي ودورها في التنمية .مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى.171-160 ,(1)1 ,

31. ناسه, ايناسو جمال الدين, مروة. (2023). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي. العلوم التربوية, 31(3), 185-208.

32. هيئة تقويم التعليم والتدريب. (2026). النشأة والتطور. الموقع الرسمي

33. وزارة المعارف. (1970).سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ,1 الرياض: و ارة المعارف

34. ال خالص, مهند. (2025). تعزيز عملية اتخاذ القرار المبنية على البيانات في الإدارة التعليمية في الرياض من خلال الذكاء الاصطناعي. المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية. ع 64

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

35. Albeshir, S. G. (2022). A Comparative study between the new and old university laws in Saudi Arabia. Int. J. Soc. Sci. Humanit. Res, 10(1), 148-157.
36. Albeshir, S. G. (2022). A Comparative Study of the Master's Program in Educational Administration in a Saudi University and Four Similar Programs in the United States. Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, (80), 166-187.
37. Albeshir, S. G., Alqahtani, F. M., Alanazi, S. L., Alshehri, M. S., Alhweml, A. S., Alotaibi, A. F., ... & AL-Khalfan10, Y. A. University Sports As A Tool For Diversifying The Funding Sources Of Saudi Universities: A Qualitative Study From An Economic Perspective. International Journal of Environmental Sciences, 11(24s), 2025.
38. Albeshir, S. G., Al-Zahrani, R., Al-Mursi, M., Al-Qahtani, M., Al-Rashid, S., Zira, F., ... & Al-Shahri, M. (2025). Governance Practices in Saudi Higher Education Institutions: A Systematic Review. IPHO-Journal of Advance Research in Education & Literature, 3(12), 42-53.
39. Antonowicz, D., & Jones, G. A. (2023). The role of university governing boards in Canadian higher education: Sociological perspectives on the form and functioning of boards. Routledge.
40. Barnett, R. (2021). The philosophy of higher education: A critical introduction. Routledge.
41. Betts, K., Delaney, B., Galoyan, T., & Lynch, W. (2021). Historical review of distance and online education from 1700s to 2021 in the United States: Instructional design and pivotal pedagogy in higher education. Journal of Online Learning Research and Practice, 8.(1)
42. Bongaerts, J. C. (2022). The Humboldtian model of higher education and its significance for the European University on responsible consumption and production. BHM Berg-Und Hüttenmännische Monatshefte, 167(10), 500-507.
43. Chodzko-Zajko, W. (2023). Transforming higher education. Kinesiology Review, 12(4), 263-267.
44. Coron, C. (2016). Reshaping the model: Higher Education in the UK and the Anglo-Saxon neo-liberal model of capitalism since 1970. Revue LISA/LISA e-journal. Littératures, Histoire des Idées, Images, Sociétés du Monde Anglophone–Literature, History of Ideas, Images and Societies of the English-speaking World, 14.(1)
45. de Ridder-Symoens, H. (Ed.). (1991). A history of the university in Europe: Volume 1, Universities in the Middle Ages (Vol. 1). Cambridge University Press.
46. Doh, P., & Bilola, T. (2016). The Prominence of the Napoleonic Model of Higher Education in the Knowledge Economy. International Scientific Journal of Universities and Leadership
47. Fleming, R.S. (2025). Roles and Responsibilities of an Academic Dean. In: Achieving Professional and Institutional Success as an Academic Dean. Springer Texts in Education. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-89588-3_4 , .(3)

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

48. Forest, J. J., & Altbach, P. G.. (2006). International handbook of higher education (Vol. 1). Dordrecht: Springer.
49. Göransson, B., & Brundenius, C. (Eds.). (2010). Universities in transition: The changing role and challenges for academic institutions. Springer Science & Business Media.
50. Guerrero, M., & Urbano, D. (2012). The development of an entrepreneurial university. The journal of technology transfer, 37(1), 43-74.
51. Irwin, V., Wang, K., Jung, J., Kessler, E., Tezil, T., Alhassani, S., Filbey, A., Dilig, R., and Bullock Mann, F. (2024). Report on the Condition of Education 2024 (NCES 2024-144). U.S. Department of Education. Washington, DC: National Center for Education Statistics. Retrieved [date] from https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2024144.
52. Johnson, M. (2015). On my watch: The role and responsibilities of American college trustees .Ed.D. Dissertation, Harvard University
53. Kentnor, H.E. (2015) Distance Education and the Evolution of Online Learning in the United States. Curriculum and Teaching Dialogue, 17, 34.
54. Khahro, S. H., & Javed, Y. (2022). Key challenges in 21st century learning: a way forward towards sustainable higher educational institutions. Sustainability, 14(23), 16080.
55. Kotorov, I., Krasylnykova, Y., Mazzara, M., & Bobrov, E. (2024, June). Higher education institutions and the imperative for transformation in the 21st Century. In KES International Symposium on Agent and Multi-Agent Systems: Technologies and Applications (pp. 283-291). Singapore: Springer Nature Singapore.
56. Liu, Wei and Palmer, Gavin (2025) "The Third Goal of Higher Education Internationalization: A Reflective Essay," Journal of Comparative & International Higher Education: Vol. 17: No. 5, Article 9.
57. Lukovics, M., & Zuti, B. (2015). New functions of universities in century XXI towards "fourth generation" universities. Journal Transition Studies Review, 22(2), 33-48.
58. Mishra, J. K., & Painoli, G. K. (2023). Human resources management in higher education: A review. Tuijin Jishu/Journal of Propulsion Technology, 44(4), 4576-4582.
59. Sam, C., & Van Der Sijde, P. (2014). Understanding the concept of the entrepreneurial university from the perspective of higher education models. Higher Education, 68(6), 891-908.
60. Sambolin Jr, H. L. (2010). The roles of the university president during an era of accountability.A Dissertation in Educational Leadership. The Pennsylvania State University
61. Scott, P. (1995). The meanings of mass higher education. McGraw-Hill Education (UK).
62. Shin, J. C., & Toutkoushian, R. K. (2011). The past, present, and future of university rankings. In University rankings: Theoretical basis, methodology and impacts on global higher education (pp. 1-16). Dordrecht: Springer Netherlands.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (71) أبريل 2026
Volume (71) April 2026
IJOHSS

63. Snyder, T. D. (1993). 120 years of American education: A statistical portrait. US Department of Education, Office of Educational Research and Improvement, National Center for Education Statistics.
64. Svyrydenko, D. (2014). Higher education in the face of XXI century challenges. Philosophy and Cosmology, (13), 258-263.
65. Tapscott, D., & Williams, A. D. (2010). Innovating the 21st-century university: It's time. Educause review, 45(1), 16-29.
66. White, J. (1997). Philosophy and the aims of higher education. Studies in Higher Education, 22(1), 7-17.
67. Zawacki-Richter, O. (2021). The current state and impact of Covid-19 on digital higher education in Germany. Human behavior and emerging technologies, 3(1), 218-226.

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.71.2026.922